الجمهورية اليمنية
وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي
جامعة الأندلس للعلوم والتقنية
عمادة الدراسات العليا
ماجستير محاسبة

دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة

دراسة ميدانية في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الباحثة

ملاك مجيب صادق علي الجوبحي

بإشراف:

الدكتور / عبد الغني أحمد عبد الله دومان

أستاذ المحاسبة والمراجعة المشارك

أكاديمية الشرطة

صنعاء

1446هـ \2024م

أية قرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)

(سورة التوبة، الآية: 105)

تقرير المراجع اللغوي بصلاحية رسالة الماجستير للمناقشة

❖ **بيانات الطالب:**

اسم الطالب الرباعي: ملاك مجيب صادق علي الجوبحي الرقم الجامعي: (٢١٠٠٤)

الكلية: العلوم الادارية التخصص: محاسبة

❖ **عنوان الرسالة:**

دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة – دراسة ميدانية في المصارف الاسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية

❖ **تمت مراجعة رسالة الماجستير والتأكد من التالي :**

م	المعيار	مستوى الصلاحية			
		ممتازة	جيدة	مقبولة	ضعيفة
١	صحة المصطلحات والمفاهيم اللغوية.	√			
٢	الصحة النحوية والصرفية.	√			
٣	الخلو من الأخطاء الإملائية.		√		
٤	الخلو من الأخطاء المطبعية.		√		
٥	صحة استخدام علامات الترقيم.	√			
	المستوى العام للغة الرسالة	صالحة للمناقشة (√) غير صالحة للمناقشة ( )			

❖ **ملاحظات المراجع اللغوي (إن وجدت):**

يوجد بعض الأخطاء تم التنبيه عليها .

❖ **رأي المراجع اللغوي:**

الرسالة صالحة للمناقشة .

المراجع اللغوي

أ.د/ خالد علي الغزالي

قرار لجنة مناقشة رسالة ماجستير رقم (٢٠١)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آلة وأصحابه أجمعين... وبعد:

تم بحمد الله وتوفيقه يوم الأحد بتاريخ: ٢٢/ جماد أول/١٤٤٦ هـ الموافق: ٢٤/ ١١/ ٢٠٢٤ م، اجتماع اللجنة المشكلة بقرار مجلس الدراسات العليا رقم (٢) بتاريخ: ٢/ ١١/٢٠٢٤ م

لمناقشة الطالب/ة: ملاك مجيب صادق علي الجوبحي الكلية: العلوم الإدارية التخصص: محاسبة في رسالتها التي هي بعنوان:

دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة – دراسة ميدانية في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية

وبعد مناقشة علنية للطالب/ة من الساعة .....١٠.٠٠..... إلى الساعة .....١٢.٠٠..... وبعد المداولة والمناقشة، اتخذت اللجنة القرار التالي:

☐ إجازة الرسالة ويمنح الطالب معدل (%) بتقدير ( )كتابة .....

☑ إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات عليها بمعرفة المشرف ويمنح الطالب معدل(٩٠ %) بتقدير(ممتاز) كتابة ..... .

☐ إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات بمعرفة المشرف وموافقة الدكتور.....

بمعدل (%) بتقدير ( ) كتابة ..... .

أسماء لجنة المناقشة والحكمت

م	اسم المناقش	الصفة	الدور في المناقشة	التوقيع
١	أ. م.د. علي محمد هارب	مناقشاً	رئيساً	
٢	د. عبدالغني أحمد دومان	مشرفاً	عضواً	
٣	د. حميد عبدالله مسواك	مناقشاً	عضواً	

يعتمد،،،

المختص
أ.وليد محمد هرهرة

مدير الدراسات العليا
د. عبده حسين الضبيبي

قائم بأعمال عميد الدراسات العليا
د. عبده حسين الضبيبي

دراسات .ع – ن-٢٦ - م٠

١/١

إهـــــداء

إلى من صنع ذاتي، فادركتُ معنى أن أكون .....

لأبي، وهو كالمشكاة في دروب حياتي .....

ولنخلة فرعاء أسمى منزلاً من كل نخلٍ **أمي**.

والديَّ حباً وطاعة وخفض ألف جناح ذلٍ، فقد كان رضا كما عني ألقاً ينير طريقي ....

إلى من كانوا نـــــعم الســـــند والمـــــدد والعون، أخي وأختي.

وإلى الغائبين الحاضرين.....، أحبتي ولكل أهلي.

أهدي هذا الجـــــــهد المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

قال تعالى: (اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ) سورة سبأ الآية 13.

ولذا فإن وجوب الشكر والامتنان لله عز وجل أولاً وآخرا الذي بفضله تتم الصالحات، ونحمده ونشكره على عونه وتوفيقه لإتمام هذا العمل، وإخراجه إلى النور والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطاهرين؛ وبعد....

أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور " عبد الغني أحمد دومان" لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة وعلى جهوده الكبيرة الذي بذلها معي وعلى نصائحه القيمة التي مهدت لي الطريق لإتمام هذه الدراسة فلهُ مني فائق التقدير والاحترام.

ويشرفني التقدم بوافر الشكر والتقدير الى لجنة الحكم والمناقشة الدكتور حميد عبدالله مسواك والدكتور علي محمد هارب، والشكر موصول لدكاترتي الذين رافقوني طيلة مرحلة الدراسة، ولم يبخلوا في تقديم يد العون لي كما أشكر كل الذي ساعدوني من خلال تقديم جميع التسهيلات، ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفهم لإنجاز هذا البحث.

وفي الختام أشكر كل من ساعدني وأسهم في هذا العمل سوى من قريب أو من بعيد حتى ولو بكلمه أو ابتسامة عاطرة....

الباحثة

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادى الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

وتحقيقا لذلك اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من مصادرها الأولية، وصممت أداة الدراسة (الاستبانة)، ووزعت على العينة (المراجعين الخارجيين وموظفين إدارة المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية) وقد حللت (150) استبانة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن للمراجع الخارجي دوراً كبيراً من خلال أبعاده الثلاثة في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، أن المراجع مسؤولا عن نقل المعلومات التي تساهم في تطبيق الحوكمة الى الأطراف المعنية في المصارف، خاصة أثناء مراجعة القوائم المالية ، و تمتد نطاق مسؤولية المراجع الخارجي لتشمل التأكد من قيام الأطراف المسؤولة عن الحوكمة بأداء واجباتها، والإشراف على أداء الإدارة في مجالي المخاطر والرقابة، مما يعزز تطبيق الحوكمة ، وتعتمد فعالية تطبيق الحوكمة على وجود نظام رقابي متكامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين. وتؤكد الدراسة على أن حوكمة المصارف الإسلامية تعتمد على مدخلات قانونية، تشريعية، إدارية، واقتصادية، يتم معالجتها من خلال آليات الحوكمة مثل المراجعة الخارجية من قبل المراجع الخارجي وللجان مجلس الإدارة.

وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بتعزيز دور المراجع الخارجي في دعم وتطبيق مبادئ الحوكمة داخل المصارف الإسلامية، مما يساهم في تحقيق الالتزام بالمعايير الشرعية والإدارية ، و تدريب موظفي المصارف على آليات تطبيق مبادى الحوكمة الرشيدة لتعزيز الوعي والالتزام بهذه المبادئ ، و الاستفادة من خبرات المراجع الخارجي في اكتشاف وتصحيح الأخطاء المخفية داخل الأنظمة المصرفية، ما يعزز من جودة التقارير المالية ، تطوير قدرات المراجع الخارجي في مواجهة التغيرات والتطورات المستمرة في القطاع المصرفي الإسلامي، لتمكنه من أداء دوره بفعالية أعلى.

فهارس الدراسة

أولاً: فهرس الموضوعات

ثانياً: فهرس الجداول

ثالثاً: فهرس الأشكال

فهرس الموضوعات

المحتويات

أية قرآنية ..... أ

إهـــــداء ..... د

شكر وتقدير ..... ه

ملخص الدراسة ..... د

الفصل الاول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة 8

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة 9

أولاً: مقدمة الدراسة: 9

ثانياً: مشكلة الدراسة: 10

ثالثاً: أهداف الدراسة: 11

رابعاً: أهمية الدراسة: 11

خامساً: فرضيات الدراسة: 11

سادساً: منهجية الدراسة: 12

سابعاً: الأنموذج المعرفي للدراسة: 12

ثامناً: حدود الدراسة: 14

تاسعاً: مصطلحات الدراسة: 14

عاشراً: هيكل الدراسة: 15

المبحث الثاني الدراسات السابقة 16

أولاً: عرض الدراسات السابقة: 16

ثانياً: تقييم الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية: 20

ملخص الفصل الأول: 23

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة : 24

المبحث الأول: المراجع الخارجي 26

أولاً: تعريف المراجع الخارجي: 26

ثانياً: صفات المراجع الخارجي: 26

ثالثاً: قواعد السلوك المهني للمراجع الخارجي:.....27
رابعاً: مهام المراجع الخارجي:.....28
خامساً: تنظيم مهنة المراجع الخارجي:.....28
سادساً: مسؤولية المراجع الخارجي:.....29
سابعاً: واجبات وحقوق المراجع الخارجي:.....24
المبحث الثاني: نظام الحوكمة في المصارف الإسلامية ودور المراجع في تدعيم مبادئها.....34
أولاً: الحوكمة:.....34
ثانياً: نظام الحوكمة في المصارف الإسلامية:.....43
ثالثاً: دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادى حوكمة المصارف الإسلامية:.....52
ملخص الفصل الثاني:.....54
الفصل الثالث الدراسة الميدانية 55
المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية.....56
أولاً: متغيرات الدراسة:.....56
ثانياً: منهج الدراسة:.....56
ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:.....56
رابعاً: مصادر جمع البيانات والمعلومات:.....57
خامساً: تصميم أداة الدراسة:.....57
سادساً: احتساب التقدير اللفظي:.....58
سابعاً: إجراءات الدراسة:.....59
ثامناً: أساليب التحليل الإحصائي:.....59
تاسعاً: معايير القياس:.....60
عاشراً: اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:.....60
المبحث الثاني نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.....67
أولاً: نتائج الدراسة:.....67
ثانياً: نتائج التحليل لمتغيرات الدراسة:.....74
ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:.....86
الاستنتاجات والتوصيات 91

أولاً: الاستنتاجات: **92**

ثانياً: التوصيات: **93**

قائمة المراجع **94**

الملاحـــق 100

فهرس الجداول

جدول رقم (1) يبين نتائج عدد الاستمارات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل.....56

الجدول رقم (2) يوضح كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات الدراسة.....58

جدول رقم (3) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث:.....61

الجدول رقم (4): يوضح معامل ارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية 61

الجدول رقم (5): يوضح معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد دور المراجع الخارجي والمحور الذي ينتمون إليه.....62

الجدول رقم (6): يوضح معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد تدعيم مبادئ الحوكمة والمحور الذي ينتمون إليه 62

الجدول رقم (7): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لبعد الكفاءة والخبرة. 63

الجدول رقم (8): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لبعد الاستقلالية63

الجدول رقم (9): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لبعد المسؤولية64

الجدول رقم (10): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لبعد الشفافية.64

الجدول رقم (11): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لبعد المساءلة.65

الجدول رقم (12): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لبعد العدالة والمساواة.....58

الجدول رقم (13) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير الجهة.....67

الجدول رقم (14) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المكان المتعلق بالمراجع الخارجي...68

الجدول رقم (15) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر لإفراد عينة الدراسة 69

الجدول رقم (16) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي لإفراد عينة الدراسة....70

الجدول رقم (17) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النطاق الوظيفي الخاص بالمراجع الخارجي.....71

الجدول رقم(18) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة في مجال العمل 72

الجدول رقم (19) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النطاق الوظيفي الخاص بإدارة المصرف73

الجدول رقم (20) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن أبعاد دور المراجع الخارجي.....74

الجدول رقم (21) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن الكفاءة والخبرة.....76
الجدول رقم (22) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن الاستقلالية 77
الجدول رقم (23) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن المسؤولية 79
الجدول رقم (24) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن أبعاد تدعيم مبادئ الحوكمة.....80
الجدول رقم (25) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن الشفافية.....82
الجدول رقم (26) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن المساءلة 83
الجدول رقم (27) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن العدالة والمساواة.....85
الجدول رقم (28) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الأولى 86
الجدول رقم (29) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى.....87
الجدول رقم (30) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية.....88
الجدول رقم (31) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة.....89
جدول (32) نتيجة اختبار (T-test) لدلالة الفروق بين آراء المراجعين الخارجيين والعاملين في البنوك الإسلامية 90

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1) الأنموذج المعرفي:..... 13

شكل رقم (2) المحددات الداخلية والخارجية 41

شكل رقم(3) ركائز حوكمة الشركات.. 35

شكل رقم (4) منظومة الحوكمة في المصرف الإسلامي.....45

الشكل رقم (5) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير الجهة.....68

الشكل رقم (6) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المكان المتعلق بالمراجع الخارجي 69

الشكل رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة 70

الشكل رقم (8) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي المشاركين بالعينة 71

الشكل رقم (9) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النطاق الوظيفي الخاص بالمراجع الخارجي72

الشكل رقم (10) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة في مجال العمل.....73

الشكل رقم (11) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النطاق الوظيفي الخاص بإدارة المصرف74

الشكل رقم (12) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بأبعاد دور المراجع الخارجي 75

الشكل رقم (13) يبين نتائج الاستبانة الخاصة بأبعاد تدعيم مبادئ الحوكمة 81

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

- **المبحث الأول: الإطار العام للدراسة**
- **المبحث الثاني: الدراسة السابقة**
- **ملخص الفصل الأول**

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة الدراسة:

شـهدت السـنوات الأخيـرة إهتمامـاً متزايـداً بموضـوع حوكمـة البنـوك، لا سـيما فـي ظـل التطـورات الاقتصادية والأزمات المالية التي عانت منها عدد من الدول حول العالم مثل: شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في التسعينات من القرن العشرين، وكذلك الانهيارات المحاسبية والمالية التي واجهتها شركات أمريكية كبرى مثل شركة إيزون في العام 2002، و شكلت الأزمة المالية عام 2008م نقطة تحول حقيقية في حوكمة الشركات، حيث أدت إلى زيادة أهمية موضوع الحوكمة في الشركات والمؤسسات المالية نتيجةً لكثرة الفساد الإداري والغش والتهرب الضريبي وتقارير الإفصاح المزورة وإفلاس بعض المؤسسات المالية.(دومان، مرشد:2020، ص2)

وتعتبر الحوكمة منظومة رقابية تهدف إلى الكشف عن الاحتيال وحماية حقوق أصحاب المصالح، ومن خلال تعزيز مبادئ الحوكمة التي تساعد في تجنب الأزمات المالية قبل وقوعها، ومعالجتها بشكل فعال عند حدوثها والحد من الغش والتلاعب، وبالتالي حماية البنوك من الإفلاس، وفي المقابل فإن ضعف الحوكمة قد يؤدي إلى انهيارات مالية كارثية. (أبو العطاء،2003).

وعلية فإنه من الضروري التركيز على دور المراجعين الخارجيين في تدعيم آليات حوكمة البنوك إذ يلعب المراجع الخارجي دوراً جوهرياً في تحسين الأداء المالي والإداري للبنوك من خلال تقييم لا يقتصر فقط على فحص القوائم المالية؛ بل يتضمن تقديم تقارير تعكس عدالة وصحة هذه القوائم، مما سهم في تحسين كفاءة البنوك التي يتعاملون معها.

وعلى المستوى المحلي ونظراً لضعف أدوات الرقابة تعرضت بعض البنوك للإفلاس كما حدث للبنك الوطني للتجارة والاستثمار، الأمر الذي تسبب في خسائر كبيرة للاقتصاد الوطني وضياع حقوق المساهمين والمودعين، وهذا يعكس ضعف حوكمة المصارف في اليمن، حيث تتسم إدارة عديداً من المصارف بأساليب تسلطية تؤدي إلى ضعف مستوى الإفصاح والشفافية، وتقصير تلك الإدارات في أداء مسؤولياتهم الأخلاقية والرقابية، وسعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب المساهمين. كما يتم توجيه الانتقاد إلى لجنة المراجعة لقصور أدائها، وإلى الهيئات المسؤولة عن وضع السياسات والمعايير المحاسبية، وهو ما يضر بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح (دومان ومرشد، مرجع سابق، ص20).

وعلى الرغم من الدعوات المتكررة لاعتماد مبادى وآليات الحوكمة التي تقترحها المنظمات الدولية، ومواكبة للتطورات المعاصرة ونظرا للمشاكل التي واجهتها البنوك اليمنية مثل: ضعف الأداء، وقلة الأرباح، وزيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، مما تسبب في ضياع حقوق المساهمين بمليارات الدولارات، مما أدى إلى انهيار أحد البنوك اليمنية مثل البنك الوطني، فقد تم إصدار دليل حوكمة البنوك في العام 2013م.

وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى مناقشة الدور الحيوي الذي يلعبه المراجع الخارجي في تدعيم حوكمة البنوك بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص، وذلك لإحكام الرقابة عليها بغرض تحسين الأداء فيها واستدامتها وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

نظراً للقصور في أدوات الرقابة ، كما ذكر سلفا ، و منها تدعيم مبادئ الحوكمة وآلياتها في البنوك بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص والتي تختلف طبيعة نشاطها عن البنوك التقليدية ، من حيث أنها تقوم على صيغ التمويل والمشاركة في الربح والخسارة، كما تعتبر هذه الدراسة امتدادا للدراسات السابقة والتي سيتم تناولها لاحقا من حيث تناولها للجوانب التي لم تتطرق إليها تلك الدراسات والمتمثلة في تناول دور المراجع الخارجي بأبعاده الثلاثة: (الكفاءة والخبرة، الاستقلالية، المسؤولية) في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية وأيضا بأبعاده الثلاثة: (مبدأ الشفافية، مبدأ المساءلة، ومبدأ العدالة والمساواة).

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادى الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما دور المراجع الخارجي في تدعيم مبدأ الشفافية في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية؟
- ما دور المراجع الخارجي في تدعيم مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية؟
- ما دور المراجع الخارجي في تدعيم مبدأ العدالة والمساواة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة التعرف على دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادى الحوكمة في المصارف الإسلامية ويمكن تحديده من الأهداف الآتية:

1- التعرف على دور المراجع الخارجي في تدعيم مبدأ الشفافية في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

2- التعرف على دور المراجع الخارجي في تدعيم مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

3- التعرف على دور المراجع الخارجي في تدعيم مبدأ العدالة والمساواة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية هذه الدراسة من أهمية مبادئ الحوكمة ودورها في تحسين الأداء بشكل أفضل. ويمكن تقسيمها إلى أهمية علمية وعملية تناولهما كما يأتي:

1- الأهمية العلمية: تستمد الدراسة أهميتها العلمية من:

- تزايد اهتمام المنظمات المهنية والدولية بموضوع حوكمة البنوك.
- أن الدراسة تعتبر امتداد للدارسات السابقة والتي تساهم في معالجة مشكلة من مشاكل مبادى الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

2- الأهمية العملية: تستمد الدراسة أهميتها العملية من أنها:

- تعزز قدرات المراجع في الإلمام بالإجراءات التي يتبعها المراجعون الخارجيون لتعزيز مبادى الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.
- زيادة إدراك الإدارة والعاملين بأهمية الدور الذي يقدمه المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة.

خامساً: فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة وتساؤلات الدراسة وتحقيقًا لأهدافها تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد دور للمراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور للمراجع الخارجي في تدعيم مبدأ الشفافية في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور للمراجع الخارجي في تدعيم مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور للمراجع الخارجي في تدعيم مبدأ العدالة والمساواة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والعاملين في المصارف الإسلامية حول دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

سادساً: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف خصائص وأبعاد الظاهرة محل الدراسة وتحليل نتائج الدراسة باستخدام التحليل الكمي وتعتمد الدراسة على أسلوبين لجمع البيانات هما:

1- **أسلوب الدراسة النظرية:** وذلك من خلال استقراء وتحليل ما ورد في الأدب المحاسبي في مجال مبادى الحوكمة في المصارف بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص، ودور المراجع في تدعيمها، بالاعتماد على المراجع والرسائل العملية والدوريات العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع من الناحية الأكاديمية، فضلاً عن إصدار الهيئات المهنية من معايير وقواعد ذات الصلة موضوع الدراسة بهدف توصيف الإطار الفكري لموضوع الدراسة.

2- أسلوب الدراسة الميدانية:

وتهدف إلى تقييم الوضع السائد حالياً في عدد من المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، وذلك باستخدام التحليل الكمي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.

سابعا: الأنموذج المعرفي للدراسة:

ويشير الأنموذج المعرفي إلى العلاقة المتبادلة بين المتغيرات الدراسة وانطلاقاً من تساؤلات الدراسة فإن المتغير التابع وأبعاده، هي مبادى الحوكمة والتي تتأثر بالمتغير المستقل وهو دور المراجع الخارجي من: كفاءة وخبرة واستقلالية ومسؤولية.

الشكل رقم (1) الأنموذج المعرفي:

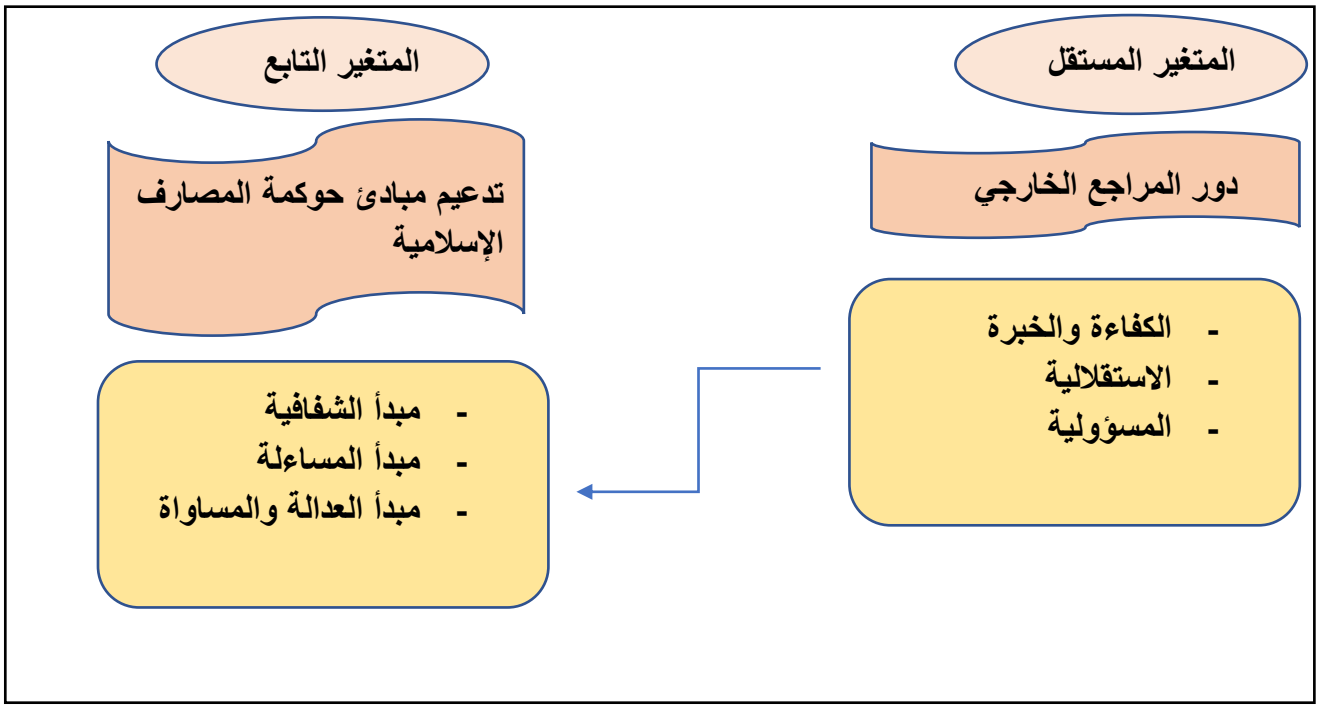

نظراً للطبيعة الميدانية للدراسة، فقد تضمنت متغير مستقل ومتغير تابع كما يلي:

أولاً: المتغير المستقل:

يتضمن المتغير المستقل مجموعة من الأبعاد التي تعبر عن عناصر وضوابط تؤثر في عملية المراجع الخارجي بهدف دراسة دور المراجع في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية أبعاد المتغير المستقل هي:

الكفاءة والخبرة: مدى كفاءة وخبرة المراجع الخارجي في أداء مهامه

الاستقلالية: قدرة المراجع على أداء عملة من دون تأثير الأطراف المعنية.

المسؤولية: الالتزام الأخلاقي والمهني للمراجع تجاه المصرف.

ثانياً: المتغير التابع المتغير التابع في الدراسة هي تدعيم مبادى الحوكمة في المصارف الإسلامية بيحت تتضمن مجموعة أبعاد هي:

الشفافية: مدى وضوح المعلومات والإفصاح عنها.

المساءلة: مسؤولية الأطراف المختلفة في المصارف عن أعمالهم.

العدالة والمساواة: تحقيق المساواة في التعاملات وأتخاد القرارات.

وقسمت هذه المتغيرات إلى محاور، وكل محور يتضمن مجموعة من العناصر التي تسهم في توضيح مدى تأثير تلك المتغيرات المستقلة على المتغير التابع والهدف هو قياس تأثير المراجع الخارجي على

تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية، ومن خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة: (الكفاءة والخبرة، الاستقلالية، المسؤولية) والمتغير التابع: (مبادئ الحوكمة: الشفافية، المساءلة، العدالة والمساواة).

ثامنا: حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الآتي:

1- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة.

2- الحدود المكانية: وتضمنت هذه الدراسة عدداً من مكاتب المراجعين الخارجين وعدد من المصارف الإسلامية العاملة في أمانة العاصمة.

3- الحدود الزمانية: طبقت الدراسة خلال العام الدراسي2024 م.

4- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على المراجعين الخارجين في شركات ومكاتب أمانة العاصمة والموظفين في الإدارة المالية وإدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بالمصارف الإسلامية.

تاسعا: مصطلحات الدراسة:

تتمثل بالمصطلحات والتعريفات الإجرائية لهذه الدراسة بناءً على المصطلحات الواردة في الأنموذج المعرفي وهي:

المراجع الخارجي: الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابية الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات والمفردات والقوائم المالية لإعداد تقريراً تحتوي رأياً فنياً محايداً عن صحة القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها لدلالة على الوضعية المالية ونتائج الأعمال.

الكفاءة: تعني إن المراجع لدية القدرة على جمع وفهم المعلومات الاجتماعية والإنسانية المتعلقة بالمراجعة والمحاسبة مما يمكنه من مراجعة العمليات المتنوعة والمختلفة داخل المؤسسة بشكل فعال.

الاستقلالية: أن يتمتع المراجع بالحرية الكاملة في التفكير وإبداء رأيه بشأن القوائم المالية، بكل نزاهة وأمانة، لا يسمح لأي ضغوط أو تهديدات بالتأثير على رأيه أو قراراته، أن يتحلى باستقلالية ذهنية في جميع الأمور المتعلقة بعملية المراجعة، وتحقيق الغرض الأساسي في عملية المراجعة وهو تعزيز الثقة في البيانات المالية.

المسؤولية: تعني الالتزام بأداء الخدمات المهنية بكفاءة ونزاهة لصالح مجتمع الأعمال. وتشمل هذه الخدمات تدقيق القوائم المالية، تصميم أنظمة المعلومات، تقديم الاستثمارات الضريبية، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية، تطوير المهنة وزيادة الوعي المالي.

الحوكمة: إنها مجموعة من العلاقات بين الإدارة التنفيذية ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، بهدف توفير هيكل يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة وتحقيقها ومتابعة أدائها بطريقة فاعلة وشفافة.

مبدأ الشفافية: تعني الوضوح والصراحة والبيان، وتهدف إلى خلق بيئة شفافة، حيث تكون المعلومات متاحة ومفهومة، بيداً عن الغموض والتعتيم. وأنها ليست فقط كشف المعلومات العامة ولكن أيضاً توضيحها بشكل شفاف.

مبدأ المساءلة: وهي العملية التي تتطلب من منظمات الخدمة العامة والأفراد العاملين فيها تحمل المسؤولية عن القرارات التي يتخذونها والأفعال التي يقومون بها.

مبدأ العدالة والمساواة: هي تمثل مدى الالتزام المؤسسة بكافة التشريعات التي تحدد سلطتها ومهامها، وتعتبر هذه التشريعات المرجعية لها.

عاشراً: هيكل الدراسة:

قسمت هذا الدراسة إلى ثلاثة فصول، فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات والمراجع والملاحق وهي:

الفصل الأول: تتناول هذا الفصل الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة وسيتم من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على المراجع الخارجي والحوكمة، مفهومها ومبادئ ونظام الحوكمة الرشيدة في المصارف الإسلامية وأيضا دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادى الحوكمة في المصارف..

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية، عرض هذا الفصل الإجراءات والأساليب المتبعة في الدراسة الميدانية، ثم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني الدراسات السابقة

في المبحث الأول: تناولنا الإطار العام للدراسة، وكي نتمكن من تحديد الفجوة البحثية سوف يتم تناول الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج مهمة وتقييم تلك الدراسات كما يأتي:

أولاً: عرض الدراسات السابقة:

دراسة (صلاح، 2023)، بعنوان (دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة في الوحدات الحكومية):

وهدفت الدراسة إلى قياس وتحديد دور المراجعة الخارجية في تفعيل الحوكمة في الوحدات الحكومية، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي والتحليلي واستخدمت أداة الاستبانة، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير للمراجعة الداخلي من خلال استقلالية المراجع الداخلي والكفاءة المهنية، وجود تنفيذ مهام المراجعة الداخلية على تفعيل الحوكمة وفق المؤشرات.

دراسة (سعداني، 2021)، بعنوان (دور حوكمة الشركات في تحسين جودة أداء المراجعة الخارجية):

وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر اعتماد آليات حوكمة الشركات في دعم وتحسين جودة أداء المراجعة الخارجية، وتقييم العلاقة بين ممارسات الحوكمة في الشركات وجودة أداء المراجعة الخارجية. و اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أنموذجا قياسيا لجودة المراجعة، والذي يأخذ في الاعتبار بالعوامل مثل استقلالية المراجع، ومهاراته المهنية، والجودة المهنية لتقاريره، كما تضمنت الدراسة مقاساً لممارسات الحوكمة في الشركات والذي يأخذ في الاعتبار عوامل مثل : استقلالية مجلس الإدارة، وفعالية لجنة المراجعة، ووضوح المسؤوليات بين الإدارة والمراجع، و وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهما: إن المراجعة تشير إلى أهمية الحوكمة في الشركات، لضمان جودة أداء المراجعة الخارجية ويمكن أن تساعد ممارسات الحكمة في تعزيز استقلالية المراجع ومهارته المهنية، مما يؤدي إلى تقارير مراجعة أكثر دقة وصدقاً.

دراسة (راضي ، 2019)، بعنوان (أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية):

وهدفت الدراسة التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة الأساسية على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي واستخدم أداة الاستبانة في جمع البيانات، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود اتفاق في أراء أفراد العينة بخصوص الأثار الإيجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة على تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك

التجارية، فضلا عن وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية بين أراء العاملين بشركات الوساطة المالية والمحاسبين القانونين من حيث الأثار الإيجابية لتطبيق مبادى الحوكمة على سوق المال.

دراسة (سعيد ،2018)، بعنوان (مساهمة مهنة التدقيق الخارجي في تعزيز حوكمة الشركات):

وهدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مساهمة مهنة المراجع الخارجي في تعزيز حوكمة الشركات، وذلك من خلال تحليل دور المراجعة الخارجي في تحقيق أهداف حوكمة الشركات، وبيان أهم التحديات التي تواجه مهنة المراجع الخارجي في أداء هذا الدور والمتمثلة في (عدم كفاية معايير المراجعة الخارجي، عدم استقلالية مهنة المراجعة الخارجي، عدم كفاية قدرات ومهارات مراجع الحسابات).

وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت أداة الاستبانة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المراجع الخارجي يقوم بأبداء رأيه في مصداقية الحسابات الختامية، ومدى الإفصاح عن المعلومات المالية المهمة للأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة ومدى مساهمة المراجع الخارجي، وإن مهنة المراجع الخارجي تلعب دوراً مهماً في تعزيز حوكمة الشركات من خلال تحقيق أهدافها المتعلقة بالشفافية والمساءلة وإدارة المخاطر.

دراسة (سليمة، ريمة، يزيد ، 2018)، بعنوان (التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة نظرية تحليلية):

وهدفت الدراسة الى الوقوف على أهمية التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في تعزيز جودة القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، خاصة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من معايير المحاسبة الدولية، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي واستخدم أداة الاستبانة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أصبحت لحوكمة الشركات، آليات محاسبية لتفعيلها، مما يجعل مخرجات النظام المحاسبي ذات خصائص نوعية تكسب ثقة ذوي المصلحة، وهذا انطلاقا من مخرجات مهمة التدقيق الخارجي.

دراسة (البشير، 2016)، بعنوان (حوكمة القطاع العام: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية):

وهدفت الدراسة إلى تحديد المبادئ التي تمكن الدوائر الحكومية من تطبيق الحوكمة في القطاع العام، وتعزيز العدالة والمساواة، وترسيخ سيادة القانون والشفافية والمساءلة، والحفاظ على المال العام، وتحقيق مستوى عال من جودة الأداء ، و اعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن مؤشر جودة تطبيق التشريعات خلال فترة الدراسة يشير إلى مستوى جيد عند بلوغه نحو 60%،

كما أوضحت أن الحوكمة تشمل مجموعة من المبادئ التي يجب على المؤسسات الالتزام بها وتطبيها، مما يجعل اعتماد نظام الحوكمة في القطاع العام الحل الأمثل لتصدي مختلف أشكال الفساد الإداري.

دراسة (بن زازة ، 2016)، بعنوان (التدقيق المحاسبي ودورة في إرساء مفهوم الحوكمة في ظل قانون " SOX"):

وهدفت الدراسة إلى بيان العلاقة الموجودة بين التدقيق المحاسبي وحوكمة الشركات في ظل صدور القانون الأمريكي SOXالمرتبط بالحوكمة الذي يوضح الحوكمة الجيدة لمهنتي المحاسبة والتدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة، وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: توجد علاقة تفاعلية وتكاملية بين كل من مهمة التدقيق الخارجي وحوكمة الشركات وهذا ما ينعكس على تحسين جودة مهمة التدقيق الخارجي بما يتوافق مع المبادئ المتعارف عليها في حوكمة الشركات ، ومن ثم تفعيل المبادئ المتعارف عليها في الحوكمة ، وتحقق الأهداف التي تصبو لها المؤسسة.

دراسة (خميسي، وهجيره ، 2016)، بعنوان (الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في الجهاز المصرفي كمدخل لتجنيب الأزمات المالية):

وهدفت الدراسة التعرف على دور مبادئ الحوكمة في تحقيق الاستقرار لدى الأنظمة البنكية وذلك من خلال مساهمة تلك المبادئ في لتقليل من آثار الأزمات المالية على القطاع البنكي، واعتمدا على المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدم أداة الاستبانة، توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن غياب الشفافية هو أهم العوامل المسببة للازمات المالية، وأكدت ذلك على ضرورة احترام مبدا الشفافية والإفصاح مع احترام المسؤوليات والمهام المحددة بالنسبة للهيكل الإداري ومجالس إدارة البنوك.

دراسة (جبران،2014)، بعنوان (دور المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة في الشركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط – دراسة ميدانية لآراء المراجعين الداخليين والخارجيين):

وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة في مؤسسات القطاعين الخاص و العام و المختلط في اليمن، على ذلك استكشاف المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في هذه المؤسسات ، واعتمد على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي ، توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها : عدم الالتزام الكامل بتطبيق مبادى الحوكمة من قبل مؤسسات القطاع الخاص والعام والمختلط في اليمن ، وأن

وجود بعض آليات الحوكمة ، كالمراجعة الداخلية و الخارجية حيث كان في كثير من الأحيان عفوياً أو كمتطلب قانوني ، وليس بهدف تطبيق الحوكمة بشكل فعال .

دراسة (مرشد، 2014)، بعنوان (دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية):

وهدفت الدراسة تحديد دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن، وتقييم مدى وعي العينة المستهدفة (المراجعين الداخلين ومفتشي البنك المركزي) بهذا الدور ، فضلاً عن دراسة تأثير المراجعة الداخلية على تعزيز الحوكمة في تلك المصارف ضمن الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية، و اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي واستخدم أداة الاستبانة ، توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير قوي للمراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في اليمن ، مع الإشارة إلى الدور الفعَّال للجنة مراجعة كفؤة ومستقلة في الإشراف الفعال .

دراسة (حنوف ، 2012)، بعنوان (الحوكمة المؤسسية في المصارف الجزائرية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية – دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي):

وهدفت الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها نظام الحوكمة في المؤسسات، وإبراز أهميتها وكيفية الاستفادة منها، وكذلك التعرف على الإطار العام لحوكمة النظام المصرفي ومحاولة معرفة مدى التزام البنوك بتطبيق مبادئها ومعرفة أسباب تطبيق هذا النظام ومعوقاته، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة لجمع البيانات، توصلت إلى مجموعة من النتائج أهما: أن البنك في بدايته لتطبيق مبادى الحوكمة البنكية.

دراسة (كرمية،2010)، بعنوان (أثر الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات):

وهدفت الدراسة إلى التعرف مدى تأثير الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات ومن خلال التطرق إلى التأصيل العلمي والعملي لحوكمة الشركات ثم الإطار العام لأخلاقيات المهنة وإسهامات المراجع الخارجي في تفعيل حوكمة الشركات، تطرقت لأثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على تفعيل حوكمة الشركات دراسة ميدانية.

واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: إدراك الأطراف المهنة بالمراجعة للدور الذي تلعبه أخلاقيات المهنة في تفعيل حوكمة الشركات وضرورة الاهتمام بهما أكثر مع تشجيع تفعيل حوكمة الشركات وتطوير أخلاقيات المهنة حسب ما تطلبه الحاجة.

ثانياً: تقييم الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

وبعد عرض الدراسات السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، توصلت إلى ملحوظات عدة هي:

عنوان الدراسة	نقاط الاتفاق مع الدراسة الحالية	نقاط الاختلاف مع الدراسة الحالية
دراسة (صلاح) دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة في الوحدات الحكومية	اتفق مع الدراسة بالمتغير التابع أن تمحور التوافق حول التأكيد أن تفعيل الحوكمة من خلال الأبعاد المذكورة	اختلاف الدراسة بالمتغير المستقل
دراسة (سعداني) دور حوكمة الشركات في تحسين جودة أداء المراجعة الخارجية	يتمحور التوافق حول التأكيد على أن وجود حوكمة فعالة يعزز من استقلالية المراجع مما يسهم في تحسين جودة عملية المراجعة والمخرجات المرتبطة بها.	اختلاف من حيث المكان والزمان ومن حيث ترتيب في المتغيرات المستقلة والتابعة
دراسة (راضي) أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية	التوافق يشير الى أن تطبيق الحوكمة بالبنوك يدعم مبدأ الشفافية لتحسين الأداء المالي وزيادة الثقة	اختلاف من حيث المكان والزمان ومن حيث ترتيب في المتغيرات المستقلة والتابعة
دراسة (سعيد) مساهمة مهنة التدقيق الخارجي في تعزيز حوكمة الشركات	يتمحور التوافق في استقلالية المراجع أحد أبعاد المتغير المستقل الذي تؤثر على المتغيرات التابع ويتمثل في تعزيز حوكمة الشركات حيث تركز الدراستان على الشفافية كعامل أساسي لتحسين فعالية الحوكمة	اختلاف من حيث المكان والزمان وبعض الأبعاد لمتغيرات المستقلة والتابعة

دراسة (سليمة، ريمة، يزيد) التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة نظرية تحليلية	الوقوف على أهمية المراجع الخارجي كأداة لحوكمة وتدعيم جودة القوائم المالية في المؤسسة في ظل النظام المحاسبي	اختلفت من خلال محل الدراسة ومجتمع العينة
دراسة (البشير) حوكمة القطاع العام: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية	تحديد المبادئ المطبقة ومدى ترسيخ القوانين وتحقيق مستوى عال في جودة الأداء واتفقت الدراستان من خلال حيث الحوكمة	اختلفت الدراسة من المتغير المستقل ومحل الدراسة ومجتمع العينة
دراسة (ابن زازة) التدقيق المحاسبي ودورة في إرساء مفهوم الحوكمة في ظل قانون " SOX	تبيان العلاقة بين المراجع والحوكمة في ظل صدور القانون الأمريكي المرتبط بالحوكمة واتفقت الدراستان أيضا من خلال المتغير المستقل والمتغير التابع	اختلفت الدراستان من خلال محل الدراسة ومجتمع الدراسة
دراسة (خميسي، وهجيره) الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في الجهاز المصرفي كمدخل لتجنيب الأزمات المالية	أن مبدأ الحوكمة يسهم في تقليل تأثير الأزمات المالية في القطاع مع التأكيد على أن غياب الشفافية يعد أحد أهم العوامل المؤدية الى الأزمات المالية يجب احترام الشفافية والالتزام بالمسؤوليات المحددة لضمان الاستقرار واتفقت أيضا بان تشتركان في دراسة القطاع البنكي	تختلف الدراستان في نقطة وهي أن الدراسة لم تتناول المراجع الخارجي الذي يعتبر المتغير المستقل بالدراسة الحالية

دراسة (جبران) دور المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة في الشركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط – دراسة ميدانية لآراء المراجعين الداخليين والخارجيين	دور المراجعة الخارجية والداخلية في تطبيق الحوكمة في المؤسسات وكشف المعوقات لتطبيق الحوكمة، كما تتفق الدراستان من حيث المتغير التابع وهو الحوكمة حيث أن عدم الالتزام بتطبيق الحوكمة باليمن	تختلف الدراستان بالمتغير المستقل والزمان والمكان، مما يميز كل دراسة عن الأخرى
دراسة (مرشد) دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية	تركزان على الموضوع نفسه وهو تدعيم الحوكمة كمتغير تابع أيضا مكان الدراسة وهو المصارف الإسلامية في اليمن	توجد بعض الاختلافات بين الدراستان فالدراسة الحالية اتخذت الكفاءة كأحد أبعاد المتغير المستقل، بينما تختلف في المتغير المستقل بشكل عام وكذلك الفترة الزمنية لإجراء الدراستين
دراسة (حنوف) الحوكمة المؤسسية في المصارف الجزائرية وفقا لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية – دراسة حالة البنك الجزائر الخارجي	تتفق الدراستان في تناول الإطار العام لحوكمة النظام المصرفي، فضلاً عن التأكيد على أن التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة يساعدها على تجنب عدداً من المعوقات والتحديات	تختلف الدراستان من حيث المكان والزمان، مما يميز كل دراسة عن الأخرى
دراسة (كرمية) أثر الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات	أوضحتا أهمية الأطراف المهنية بالدور الحاسم الذي تلعبه الأخلاقيات في تفعيل الحوكمة وضرورة الاهتمام بتطوير هذا الجانب هذا ما اتفقت عليه الدراستان إذ أكدت كل منها أن أخلاقيات المهنة تشكل إحدى الأسس المهمة لتفعيل أو تدعيم حوكمة الشركات بشكل فعَّال	اختلفت الدراستان من خلال محل الدراسة ومجتمع الدراسة

ومن الاطلاع على الدراسات السابقة استفدنا في عدد من النواحي: منها أثراء الجانب النظري لكل من المراجع الخارجي والحوكمة، وكذا النتائج والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة الحالية

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: أنها تعتبر امتداداً للدراسات السابقة، من حيث أنها تناولت الجوانب التي لم تتطرق إليها تلك الدراسات والمتمثلة في: تناول دور المراجع الخارجي بأبعاده الثلاثة :(الكفاءة والخبرة، الاستقلالية، المسؤولية) في تدعيم مبادى الحوكمة في المصارف الإسلامية وأيضاً بأبعادها الثلاثة: (مبدأ الشفافية، مبدأ المساءلة، ومبدأ العدالة والمساواة) وهذه ما سوف يتم تناوله في الدراسة ابتداًء من تحديد المشكلة وانتهاًء بالنتائج التي سيتم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية.

ملخص الفصل الأول:

تناول هذا الفصل الإطار العام للدراسة، إذ بدء بمقدمة عامة عن الدراسة، ثم تليها عرضاً لمشكلة الدراسة وأسئلتها والتي أُجيب عنها في الفصل الثالث، زد على ذلك حددت لأهداف وأهمية وفرضيات ومنهجية الدراسة.

كما تناولن الدراسات السابقة في المبحث الثاني من خلال عرضها وتقييمها وتحديد الفجوة البحثية والتي سعت هذه الدراسة إلى تناولها وإبراز دور المراجع الخارجي بأبعاده الثلاثة :(الكفاءة والخبرة، الاستقلالية، المسؤولية) في تدعيم مبادئ الحوكمة أيضاً بأبعادها المختلفة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للدراسة.

- **المبحث الأول: المراجع الخارجي.**
- **المبحث الثاني: نظام الحوكمة في المصاريف الإسلامية ودور المراجع في تدعيم مبادئها.**
- **ملخص الفصل الثاني:**

المقدمة:

شهد مجال المراجعة تطورات متواصلة تتماشى مع صعوبات وتنوع الأنشطة ، نتيجة توسع حجم المؤسسات وتزايد الموارد البشرية والمالية المستخدمة، مع مرور الوقت أصبحت الإدارة أكثر تعقيداً بسبب تزايد العمليات وتدفق المعلومات، إلى جنب ارتفاع نسبة الأخطاء والانحرافات، ولتنفيذ هذا العمل بفعالية، أصبح من الضروري وضع معايير تتعلق بالجوانب الشخصية للمراجع، بهدف الوصول إلى رأي فني محايد ومستقل يعكس مدى مطابقة القوائم المالية للمعايير المحاسبية ويقدم هذا الرأي في تقرير يخضع لمجموعة من الشروط الروتينية والموضوعية، وتركز أيضاً هذا الفصل على موضوع الحوكمة، كعنصر أساسي لضمان الإدارة السليمة والفعالة للمؤسسات المالية، وخاصة في سياق المصارف الإسلامية. وسوف يتضمن هذا الفصل مبحثين؛ حيث يناقش المبحث الأول: المراجع الخارجي، تعريفة وخصائصه والمهام، تنظيم ومسؤوليته وحقوقه وواجباته. وفي المبحث الثاني: سيتم عرض الحوكمة وتوضيح مفهومها وأهميتها في تعزيز الأداء المؤسسي وتسليط الضوء على مبادئها الأساسية، ودورها في الحد من الفساد وتعزيز الثقة لدى جميع أصحاب المصلحة، فضلاً عن الجوانب المتعلقة بتنظيم المؤسسات بما يتوافق مع المعايير القانونية والأخلاقية ونظام الحوكمة في المصارف الإسلامية، مع التركيز على كيفية تطبيق مبادى الحوكمة في هذه المصارف بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، ودور هيئة الرقابة الشرعية وآليات توافق الأنشطة المصرفية مع المبادئ الشرعية. وأخيرا دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول: المراجع الخارجي

يعد المراجع الخارجي أحد الركائز الأساسية في الوسط المحاسبي والاقتصادي، حيث يسهم في تعزيز الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تعتمد عليها المؤسسات وأصحاب المصالح، وإن له دور كبير في تقديم صورة دقيقة عن الحالة المالية للمؤسسات وذلك من خلال مراجعة وفحص القوائم المالية وفقاً للمعايير المحددة. وفي هذا المبحث، نتناول المراجع الخارجي بشيء من التفصيل من خلال التركيز على النقاط الأتية:

أولاً: تعريف المراجع الخارجي:

تعددت في أدبيات المحاسبة تعريفات للمراجع الخارجي، فمنهم من عرفه بأنه: الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات وإبداء الرأي على القوائم المالية وأعداد تقرير يحتوي رأياً فنياً محايداً عن صحة القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها للدلالة على الوضعية المالية ونتائج الأعمال. (سلامة وآخرون ،2011، ص 19)

كما عرفه آخر بأنه: ذلك الشخص المؤهل والمستقل والمجاز لإنجاز تدقيق البيانات المالية وتقديم تقريره حولها إلى الجهة أو الجهات التي عينته. (عرار،2009، ص13)

كما يعد المراجع الخارجي في مفهوم القانون هو كل شخص مستقل يمارس عمله وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بمهنة المراجعة مدركاً لواجباته تجاه المصرف فيما يتعلق ببذل العناية المهنية اللازمة وفقاً للمعايير المراجعة الدولية. (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية،2013)، وقد عرف القانون رقم (26) لسنة 1999 بشأن مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات المحاسب القانوني بأنه كل شخص حاصل على إجازة (محاسب قانوني)، وصنف المحاسبون القانونيون إلى فئتين: مزاولين وغير مزاولين للمهنة.

ويمكن تعريف المراجع الخارجي بأنه: الشخص المستقل الذي يقدم رأياً حول الحسابات السنوية للمؤسسات بشكل محايد مستنَّدا على المعايير والمبادئ المحاسبية المتبعة.

ثانياً: صفات المراجع الخارجي:

لكي يكون المراجع الخارجي مؤهلاً لأداء واجباته المهنية بشكل كامل وموثوق، يجب أن تتوافر فيه صفات شخصية وأخلاقية معينة، ومن هذه الصفات ما ذكره (سفيان، 2014، ص31)يأتي:

1- **الأمانة والنزهة:** يجب أن يكون مراجع الحسابات أميناً ونزيهاً في عمله ويعطي العمل حقه، ويعمل بضميره، ويبذل أقصى طاقته العملية والفنية في تنفذ عمله، وأن يُضمن في تقريره البيانات التي يثق في سالمتها.

2- **الاستقلالية:** من المهم أن يكون قادراً على تقديم رأي محايد ومستقل من دون تأثر بمصالح شخصية أو ضغوط خارجية.

3- **المحافظة على أسرار المهنية:** المراجع موضع ثقة، وهو يطلع بحكم عمله على تفاصيل أسرار عملائه، وتقضي التقاليد المهنية في جميع المهن، وليس في مهنة المراجعة والمحاسبة وحدها .

4- **الصبير واللباقة والقدرة على التصرف:** المراجعة عملية شاقة وتحتاج إلى صبر في الدارسة والبحث عن الحقيقة، كما أنها تستدعي أيضاً للباقة في التعامل مع العملاء وفي معاملة موظفي المؤسسة، عليه تجنب كل ما يؤدي إلى خلق جو من التوتر وعدم الثقة بين المراجع والموظفين.

5- **الكفاءة المهنية:** يجب أن يتصف بالمعرفة والخبرة الكافية في المجال الذي يقوم فيه، ليكون قادراً على تقديم رأي مهني سليم.

6- **المسؤولية:** ينبغي أن يتحمل مسؤولية آرائه وتوصياته، وأن يكون قادراً على مواجهة النقد أو التساؤلات حول أدائه.

7- **الحياد:** حيث أن عمل المراقب يعتمد في جزء كبير منه على الحكم الشخصي، لذا يجب أن يكون تقويمه للموقف، وإصدار حكمه الشخصي عليها، خالياً من أية عوامل تؤثر على استقلاليته، ومن هذه العوامل وجود مصلحة له في المنشأة سواءً كانت مالية أو شخصية.

8- **السرية:** وهي أن يحافظ على كافة المعلومات والبيانات التي يحصل عليها أثناء أدائه لعمله في سرية تامة، وعدم الإفصاح عنها، إلا في حدود ما يتطلبه القانون أو المعايير المهنية، وعدم استخدامه أي بيانات أو معلومات حصل عليها، عن طريق أدائه لعمله، للحصول على استفادة شخصية له.

ثالثاً: قواعد السلوك المهني للمراجع الخارجي:

يتطلب من المراجع الخارجي أن يلتزم بقواعد السلوك المهني والمتمثلة في :(دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، 2021وص 23)

1- يمتثل للقوانين والأنظمة ذات العلاقة.
2- يتصرف بأسلوب متسق مع المسؤولية المهنية التي تفرض العمل لتحقيق المصلحة العامة في جميع المهام المهنية وعلاقات العمل.
3- تجنب أي سلوك يعلم أنه قد يضر بمصداقية المهنة.

4- مطالبات نبالغ فيها حول الخدمات التي يمكنهم تقديمها، أو المؤهلات التي يملكونها، أو الخبرات التي اكتسبوها.
5- إشارات مسيئة أو مقارنات غير مؤكدة مع أعمال الآخرين.

رابعاً: مهام المراجع الخارجي:

يقوم المراجع الخارجي بالمهام التالية: (القانون مزاولة المهنة المحاسبية في الجمهورية اليمنية ، 1999، المادة 42- 51)

1- معرفة وفهم نشاط الشركة ونظم الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي.

2- الحصول على الأدلة للمراجعة الكافية والمناسبة، وهي مقياس جودة وثقة، لذلك يجب أن يكون موثوقا بها، وأن تكون كافية وتسمح له بإصدار تقرير مناسب لحالة القوائم المالية، ويوجه المراقب تقريره إلى المساهمين، وأصحاب الحصص أو الشركاء، والمديرين.

3- القيام بمباشرة أعمال المراجعة وتدقيق الحسابات أن يلتزم بالأصول المهنة.

4- أن يراعي الالتزام بالقوانين النافذة وأن يتأكد من تطبيقها بصفه مستمرة من قبل عملائه

5- أن يقوم بالتخطيط الملائم لتنفيذ العمل وتقسيم العمل على المساعدين والأشراف المباشر عليهم.

6- أن يمسك السجلات والمستندات المحاسبية الخاصة بأعمال مكتبه.

7- أن يقوم بإبلاغ الجهات ذات العلاقة كتابياً بما تم اكتشافه من اختلاسات في أموال الجهة التي يقوم بمراجعتها.

8- أن يفصح عما إذا كانت الدفاتر والسجلات والحسابات التي يقوم بتدقيق ومراجعتها منتظمة طبقاً للأصول.

خامساً: تنظيم مهنة المراجع الخارجي:

ولتنظيم مهنة المراجع الخارجي بشكل فعَّال، يجب إتباع مجموعة من الخطوات التي تضمن الامتثال لمهنة وتوفير بيئة عمل منظمة وهذه الخطوات تشمل (سفيان، 2014، ص33):

1- التعيين: القيام بتعين مراجع الحسابات وإعطاءه الفرصة وعدم ممارسة بعض الضغوط عليه ما دام سلطة التعيين بحوزة إدارته، وفي هذا المجال ولتجنب هذا الضغط نجد أن بورصة الأورق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل دعم استقلال مراجع الحاسبات الخارجي، أوكل حق التعيين وتحديد الأتعاب إلى لجنة المراجعة الخارجية بالمنشأة حتى لا تمارس إدارتها أي ضغط على المراجع الخارجي.

2- **العزل:** إن تمتع إدارة المنشأة بصلاحية عزل مراجع الحسابات الخارجي المستقل يمثل مصدر تهديد لاستقلالية وحياد المراجع الخارجي، حيث تقوم الإدارة بعزل المراجع إذا لم يلب مطالبها ويتبع توجيهاتها، ويوصى في هذا المجال أن يقوم المراجع الجديد بالاتصال المراجع السابق للوقوف على أسباب عزله، وما إذا كانت تتعلق برفضه لضغوط مارستها عليه إدارة المنشأة، وعلى الجمعيات والمؤسسات المهنية أن تمارس دورها في التأكيد على هذه الإجراءات.

3- **الأتعاب:** تُحدد أتعاب المراجع الخارجي وفقاً لاتفاق بين الجمعية العامة للمساهمين والمراجع الخارجي، وذلك استناداً إلى الأسعار التي تُحددها السلطة العامة المختصة بالتنسيق مع الجمعية العمومية للمحاسبين القانونين، وبما يتماشى مع التشريعات النافذة.

سادساً: مسؤولية المراجع الخارجي:

لقد أدى تصاعد الدعاوى القضائية ضد المراجع الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلحاق الخسائر الطائلة بمكاتب المراجعة الكبرى، تدلى ثقة الجمهور بالمهنة، الأمر الذي أدى بالمهنة إلى القيام باتخاذ الخطوات اللازمة لتقويم سلوك أعضائها، وتعديل معايير آداب وسلوك مهنة المراجعة، وتشديد إجراءات الرقابة على جودة المراجعة بوساطة نظيره بمكاتب المراجعة الأخرى(الأسود، 2013،ص116)

ونظراً لزيادة قلق المستثمرين، والمساهمين، والرأي العام، وعدم ثقتهم في قدرة مهنة المراجعة على حماية حقوقهم عند حدوث الأزمات، ولدَّ ما يعرف بالمساءلة القانونية للمراجع الخارجي.

وتقسم كافة التشريعات مسؤولية المراجع الخارجي تتفرع إلى ثلاثة أنواع هي:(سفيان،2014، ص35)

1- **المسؤولية المدنية:** تصبح المسؤولية مراجع الحسابات مسؤولية مدنية، سواء اتجاه المؤسسة محل المراجعة أو تجاه الغير، إذا أخطا أثناء تأديته لعمله وتسبب هذا الخطأ فيه إلى الضرر بالغير ويشترط لتوافر أركان المسؤولية المدنية للمراجع الخارجي ما يلي:

- وجود خطأ صادر عن المراجع أو من ينوب عنه.
- حدوث ضرر للغير نتيجة هذا الخطأ.
- وجود ارتباط بين الخطأ والضرر.

2- **المسئولية الجنائية:** فهي تنعقد عندما يرتكب المراجع الخارجي أحد الأفعال التي يعاقب عليها القانون، ويتحمل العقوبة المنصوص عليها في القانون، حيث أن الضرر في المسئولية الجنائية يتعدى الضرر الذي اعتمد على المعلومات المحاسبية التي روجعت إلى المجتمع ككل، ويتعين

في هذه الحالة تحديد مجالات المساءلة الجنائية للمراجع الخارجي، والتي تنص عليها التشريعات المنظمة للمهنة وقوانين الشركات وقانون العقوبات.

3-**المساءلة التأديبية:** هي التي تقوم إذا ما أخل المراجع الخارجي بقواعد السلوك المهني، أو آداب المهنة، أو الواجبات المهنية.

وتم تنظيم الأحكام المتعلقة بتأديب المحاسبين والمراجعين في القانون رقم 116 لسنة 1999م الخاص بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، وذلك ضمن الباب السابع من المواد (67، 73)، والذي يتفق مع معيار المراجعة الدولي رقم (200) الذي يتناول الهدف والمبادئ العامة التي تحكم عملية مراجعة البيانات المالية، فإن الهدف الرئيسي للمراجعة هو تمكين المراجع من إصدار رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية، من جميع النواحي الجوهرية، قد أعدت وفقاً لإطار محدد لإعداد وعرض البيانات المالية. وتُصمم عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة لتوفير ضمان معقول بأن البيانات المالية خالية من أي تحريفات جوهرية، سواء كانت ناجمة عن أخطاء أو تلاعب.

ومع ذلك، لا يتحمل المراجع مسؤولية منع وقوع الغش أو الأخطاء، ولكنه يعمل كعامل وقائي يساهم في تقليل احتمالية حدوثهما. وفي هذا السياق، قررت إدارة المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) إطلاق مشروع يهدف إلى دراسة الغش وتوسيع مسؤوليات المراجعين للحد من فجوة التوقعات بين المستخدمين والمراجعين. ونتيجةً لذلك أصدر مجلس معايير المراجعة بالمجمع في فبراير 1997" إيضاح معايير المراجعة رقم 82"، بعنوان " مراعاة الغش عند مراجعة القوائم المالية". ركز هذا الإيضاح على دراسة الغش بشكل موسع في سياق عملية المراجعة، مما ساعد على تعزيز قدرة المراجعين على الوفاء بمسؤولياتهم في تخطيط وأداء المراجعة، مع توفير ضمان معقول بأن القوائم المالية خالية من أي تحريفات مادية ناتجة عن الغش. وتتمثل المتطلبات الأساسية لإيضاح رقم 82 تتضمن: (الاسود،2013،ص 117-118)، (بلال،2005،ص 1-49):

1- تقييم المخاطر المتعلقة بإمكانية وجود غش أثناء المراجعة.

2- تصميم إجراءات مراجعة مناسبة لمعالجة المخاطر المحددة.

3- توثيق العمليات والخطوات المتخذة لضمان شمولية التقييم.

4- تحسين التواصل مع الجهات المسؤولة عن الحوكمة في حالة اكتشاف حالات غش.

وقد أصبح هذا النهج شائعاً في عمليات المراجعة، إذ يرتبط بمفهوم تقديم المراجع تأكيداً معقولاً بدلاً من تأكيداً مطلقا حول مدى عدالة عرض التقارير المالية لوضع المنشاة المالي "

كما تُحدد معايير المراجعة بشكل دقيق حدود مسؤولية المراجع الخارجي فيما يتعلق بمنع واكتشاف الأخطاء في التقارير المالية، ومع ذلك، تسببت حالات الانهيار التي وقعت في أوائل الألفية الثالثة في زعزعة الثقة في خدمات المراجعة والمصداقية، وقد تحمل المراجعين مسؤولية تلك الإخفاقات، مما دفع المهنة إلى اتخاذ إجراءات جديدة، منها إصدار المعيار رقم 99 (SAS) الذي يأخذ بعين الاعتبار احتمال وجود تلاعب أثناء مراجعة القوائم المالية ".

وأدى ذلك إلى توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي فيما يتعلق بخدمات الثقة، ومع ذلك استمرت الانتقادات، مما استدعى تدخلاً حكومياً لضمان حقوق أصحاب المصالح في الشركات و تمثل هذا التدخل في إصدار قانون Sarbanes Oxley في العام 2002 في الولايات المتحدة، والذي أسفر عن إنشاء مجلس الأشراف المحاسبي على الشركات المساهمة(PCAOP) و كلفُ المجلس بوضع معايير لضمان جودة التقارير المالية و أصدر المعيار رقم 2 في العام 2004 ، و الذي يتناول نظام الرقابة الداخلية عند مراجعة القوائم المالية، وبموجبه أصبح المراجع ملزما بتقييم نظام الرقابة الداخلية عند إعداد تقريره (Public Company Accounting Oversight Board, 2004).

سابعاً: واجبات وحقوق المراجع الخارجي:

يجب التمييز بين واجبات وحقوق المراجع الخارجي، كما ذكرها القانون اليمني كالآتي (القانون اليمني مهنة تدقيق ومراجعة الحسابات رقم 26لسنة 1999، المادة (40_ 41)):

أ- واجبات المراجع الخارجي:

يمكن القول بأن المراجع الخارجي حتى ينجز عمله على أكمل وجه ويقوم بالمصادقة والمعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة، فقد تحديد واجبات المراجع الخارجي وفقاً للمادة (40) في القانون اليمني لمزاولة المهنة في:

1- تقديم الخبرة والمشورة في المجالات المالية والإدارية والضريبية.

2- القيام بأعمال التصفيات وفق أحكام القوانين النافذة .

3- القيام بأية مهام تنص عليها القوانين النافذة على أن يقوم بها المحاسب القانوني.

ويسعى مراجع الحسابات إلى التأكيد المنطقي، على أن البيانات المحاسبية معدة بطريقة عادلة وصادقة من خلال: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين،1996،ص16 -17)

1- التأكد من أن المعاملات والمبالغ المالية الواجب تسجيلها في البيانات المالية وأدرجت في التقارير الملحقة بالبيانات المالية.

2- التحقق من أن الموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية كانت موجودة في تاريخ الميزانية، وأن المعاملات المدرجة قد وقعت خلال الفترة التي تغطيها هذه البيانات.

3- التأكد من أن أصول المؤسسة مملوكة لها، وكذلك مجمل المطلوبات المدينة بها المؤسسة، حتى تاريخ الميزانية، قد تم ذكرها في التقارير المالية.

4- التحقق من أن قيم ومبالغ البيانات المالية قد تم تصنيفها ووضعها، والإفصاح عنها بصورة مناسبة ومنسجمة مع الأصول المحاسبية، حيث أن المصداقية والعدالة في التمثيل بالنسبة للمعلومات المحاسبية تتحقق من خلال قيام المراجع بمجمل هذهً العناصر في ظل احترامه للمبادئ والمعايير المتعارف عليها المقبولة قبولاً عاماً.

ب- حقوق المراجع الخارجي:

وتم تحديد حقوق المراجع الخارجي في المادة (41) في الآتي:

1- الحق في الاطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات وغيرها من الوثائق وله الحق في طلب البيانات والإيضاحات التي يرى ضرورية ولازمة لتأدية مهامه بصورة كاملة وصحيحة.

2- الحق في الحصول على كافة الأدلة والقرائن التي تؤيد رأيه الذي توصل إليه طبقاً للمعايير والأصول المهنية ولا يجوز لأي شخص أن يمنع أو يحجب أية وثائق أو بيانات أو معلومات يراها لازمة لتنفيذ مهامه.

3- الحق في إبداء الرأي في القوائم المالية على النحو الذي توصل إليه طبقاً لمعايير المراجعة.

4- الحق في إجراء الجرد في الوقت الذي يراه مناسباً لخزائن ومخازن الجهة الخاضعة للمراجعة وله الحق في التحقيق من موجودات الجهة والتزاماتها.

5- الحق في الحصول على ما يراه من المعلومات التي تتعلق بنشاط الجهة الخاضعة للتدقيق وله الحق في زيارة مصانعها وورشها ومخازنها ومكاتبها ومواقع عملها ومشاريعها والاستيضاح من المختصين عن النواحي التي يحتاجها لتأدية مهمته على أكمل وجه.

6- الحق في حضور اجتماعات الجمعية العمومية وله الحق في أن يدلي برأيه في كل ما يتعلق بعمله وله الحق في دعوة الجمعية العمومية للانعقاد طبقاً للقوانين النافذة.

ونلخص مما سبق القول أن: للمراجع دوراً أساسياً في تعزيز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية للمؤسسات، من خلال فحص السجلات المالية وتقييم مدى التزام المؤسسات بالمعايير المحاسبية، كما يسهم المراجع بتقديم رأي محايد يعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة، فضلاً عن دوره في تحسين الحوكمة والمؤسسية وكشف الأخطاء أو التلاعب المحتمل، مما يسهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات.

المبحث الثاني: نظام الحوكمة في المصارف الإسلامية ودور المراجع في تدعيم مبادئها.

تناول في المبحث السابق المراجع الخارجي من حيث: مفهومه وأبعاده، وم أجل استكمال الموضوع سوف تناول في هذا المبحث المتغير التابع، بأبعاده ودور المراجع في تعزيز وتدعيم مبادئه على النحو الآتي:

أولاً: الحوكمة:

1- مفهوم الحوكمة:

تعددت الآراء حول مفهوم حوكمة الشركات من وجهات نظر مختلفة، مما أدى إلى تنوع التعريفات واختلافها من حيث الشمولية والضيق وكل من المحاسبين، الإداريين، والاقتصاديين يسهم في تفسير هذا المفهوم بناءً على تخصصهم واهتماماتهم.

وسوف نعرض بعض وجهات النظر حول مفهوم الحوكمة على النحو الآتي:

فمنهم من عرف مصطلح الحوكمة بأنه: الترجمة المختصرة لمصطلح(Corporate Governance) ، وقد تم اقتراح استخدام هذا المصطلح من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية، وأصبح المصطلح المتداول في هذا المجال، أما الترجمة العلمية التي تم الاتفاق عليها لهذا المصطلح فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة. (يوسف، ٢٠٠٧، ص4)

وعرفها (سوليفان وشكولينكوف، ٢٠٠٦، ص 3) بأنها: " إيجاد مجموعة من المبادئ والنظم لصنع القرارات، من أجل حكم الشركة العصرية. وعرفها (على وشحاتة، ٢٠٠٧، ص 17) بأنها :مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة بما يحقق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل التصرفات الاقتصادية للإدارة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها؛ لتحقيق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل ."

ويرى (الوردات، ٢٠١٤، ص 184) أن مفهوم الحوكمة يتلخص في :الشفافية والوضوح والإفصاح والرقابة والمساءلة والتي من شأنها تحديد المسئوليات وتحديد العلاقات بين كافة الأطراف لتحقيق الرؤيا والرسالة للمؤسسة، لكي يتم إدارة مواردها بكفاءة وفاعلية واقتصادية.

وتوصل Cadbury في توثيق بسيط ومحكم في جملة شهيرة بأن حوكمة الشركات هي: نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب ".(حماد، 2007، ص 11)

أمّا حوكمة المصارف فقد عرفها (حماد،2007، ص 502) بأنها: مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المصرف من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى.

ويرى (يوسف، ٢٠٠٧، ص12) أن الحوكمة في الجهاز المصرفي تعني :" مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية، وتتطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على المصارف العامة والمصارف الخاصة والمشتركة.

أمَّا بنك التسويات فقد عرف الحوكمة في المصارف بأنها: الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين"، أمَّا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، فتعرف الحوكمة في المصارف بأنها: منظومة إدارية ورقابية متكاملة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة ومجلس إدارة المصرف والمساهمين وغيرهم من الأطراف، إذ يتم تحديد الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الأطراف، وتعمل منظومة الحوكمة على توفير إطار لوضع استراتيجيات المصرف، وتحديد الوسائل المناسبة لتحقيق تلك الاستراتيجيات، ورقابة الأداء. (OECD Principles 2004, p 11)

ويتفق تعريف دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية مع تعريف لجنة بازل حيث عرفت حوكمة المصارف بأنها: "الطريقة التي يتم بها تنظيم شئون وأعمال المصارف من قبل مجالس إدارتها والإدارة التنفيذية والتي تحدد الأساليب السليمة في وضع أهداف وإستراتيجيات المصارف وعملياتها اليومية وتحقق مبدأ المساءلة أمام المساهمين وتراعي حقوق ومصالح الأطراف ذات العلاقة والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الرقابية وحماية مصالح المودعين وما يتطلبه ذلك من ضرورة تطوير نظم قوية لإدارة المخاطر. (دليل حوكمة المصارف في الجمهورية اليمنية، 2014، ص 8)

2- عناصر الحوكمة:

يتضح من عرض المبادئ ومفاهيم الحوكمة إن هناك أربعة عناصر رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة المنشأة، بما في ذلك المصارف، هذه العناصر تحدد بشكل كبير مدى نجاح أو فشل تطبيق الحوكمة وهذه العناصر هي :(على وشحاتة، ٢٠٠٧، ص 20 -21)

أ- المساهمون الذين يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم أو الحصص في المصرف، وذلك مقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم وأيضاً تعظيم قيمة المصرف على المدى الطويل، وهم من يملك الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ب- مجلس الإدارة ويمثلون المساهمون وأصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المصرف، فضلاً عن للرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسات العامة للمصرف وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين والمودعين.

ج- الإدارة المسئولة عن الأداء الفعلي للمصرف وتقديم التقارير الخاصة بذلك إلى مجلس الإدارة، كما تعتبر الإدارة مسئولة عن تعظيم أرباح المصرف وزيادة قيمتها، بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية عن المعلومات التي يتم نشرها للمساهمين.

د- أصحاب المصالح وهم مجموعة من الأطراف الذين تربطهم مصالح مع المصرف مثل :المودعون الدائنون والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون يهتمون بمقدرة المصرف على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة المصرف على الاستمرار وهذه الأطراف مهمة في معادلة العلاقة بالمصرف، فهم الذين يقومون فعلاً بأداء المهام التي تساعد المصرف على أداء، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا المساهمين تحقيق الإستراتيجيات الموضوعة، فعملاء المصارف مثلاً هم الطرف الذي يشتري الخدمة المصرفية، وبدونهم لا داع لوجود المصرف، لذا يجب أن يكون مجلس الإدارة مدركاً لهذه الحقائق، وأن يتأكد من حسن إدارة المصرف لخدمة العمل وإرضائه.

أما الدانون فهم جميع مزودي المصرف بما تحتاجه، ويعتمد المصرف على كفاءتهم في التوريد بالوقت المناسب والجودة المناسبة، أما ما يتعلق بالممولين كالمصارف والمؤسسات المالية وجميع الأطراف التي تمنح المؤسسة التسهيلات المالية اللازمة، ينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين والمصارف قد تقطع مستقبلاً خطوط التمويل مما يؤثر سلباً على أعمال المؤسسة وخططها المستقبلية. (قباجه، ٢٠٠٨، ص 42-43)

ويمكن القول: إن هذه الأطراف تتكامل فيما بينها لتشكيل علاقات رقابية متوازنة تسهم في تحقيق حوكمة فعَّالة داخل المصرف وأن العلاقات بين هذه الأطراف يجب أن تكون صحية، مبنية على الثقة المتبادلة والشفافية، إذ تعد هذه السمات أساسية لضمان أداء المصرف بشكل سليم ومستدام. وتحقيق ذلك يعتمد على نظام رقابي متكامل يشمل الشفافية في الإفصاح، المساءلة بين الأطراف المختلفة، وضمان العدالة والمسؤولية

الاجتماعية، هذا النظام الرقابي يعزز من قدرة المصرف على إدارة المخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل أفضل، وحماية مصالح جميع أصحاب المصلحة. وفي نهاية المطاف يسهم أتباع هذا النظام المتكامل في تقوية أسس الحوكمة، مما يدعم استقرار المصارف ويزيد من قدرته على تحقيق أهدافه المالية والإدارية بشكل يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

3- أهمية الحوكمة:

تسهم الحوكمة في أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تشكيل لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ، وهو ما يدفع المديرين نحو تعظيم قيمة المنشأة من خلال تحسين الأداء المالي فيها. (مقدم، ٢٠١١، ص 7)

وقد أشار (يوسف ،٢٠٠٧، ص 15) في وصفه لأهمية الحوكمة أنها :اكتسبت أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني، كما أن ضعف نوعية المعلومات تؤدى إلى منع الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة، ويؤدى إتباع المبادئ السليمة للحوكمة إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، وتقديم حلول تمكن من قبول الإصلاحات المؤسسية.

ولمزيد من التفصيل يمكن تقسيم أهمية الحوكمة إلى ثلاثة مستويات هي:

أ- الحوكمة على مستوى المنشأة:

وتمكن الحوكمة من رفع الكفاءة الاقتصادية للمنشأة من خلال وضع أسس للعلاقة بين المدراء ومجلس الإدارة والمساهمين؛ كما قد تعمل الحوكمة على توفير الإطار التنظيمي الذي من خلاله يمكن للمنشأة أن تحدد أهدافها ووسائل وإستراتيجيات تحقيق تلك الأهداف، وضبط الاختلالات المؤسسية المالية والإدارية، وتوفير الثقة للمساهمين والمستثمرين وجذب المزيد من الاستثمارات. (على وشحاتة،٢٠٠٧، ص 28)

ب- الحوكمة على مستوى الاقتصاد:

تعد حوكمة المنشأة ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد كله، إذ أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الحوكمة ونظام الاقتصاد في أي بلد، فالمشكلات الناجمة عن ضعف الحوكمة لا تُعزى فقط إلى فشل الاستثمارات، وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك متمثلة في ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها، حيث أن المسألة لا تعد مجرد انهيار سمعة القليل من الشركات والمصارف أو ضعف الاحترام للبعض من مدراءها، إن المسألة تشير إلى فقدان مصداقية النظام الاقتصادي بأكمله، وعليه يجب النظر إلى تحسين الحوكمة وبما يمثل مكسباً لكافة

الأطراف ذات الصلة، فهو يعد مكسباً للمنشأة من خلال تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الحصول على رأس المال، ويعد مكسباً لحملة الأسهم من خلال تعظيمه للقيمة على المدى الطويل، وأخيراً بعد تحسين الحوكمة مكسباً للاقتصاد القومي من خلال النشاط المستقر والمستمر والأكثر كفاءة للمنشأة التي تعمل في ظلة. (المشهداني، بدون تاريخ نشر، ص 8)

ج-أهمية الحوكمة على مستوى المساهمين وأصحاب المصالح:

تسهم الحوكمة في ضمان وحماية حقوق المساهمين مثل: حق التصويت، وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وضمان وحماية حق المشاركة في القرارات الجوهرية التي تؤثر على أداء المؤسسة مستقبلاً، كما أن الإفصاح الكامل عن أداء المنشأة والوضع المالي لها والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة، يُمكّن المساهمون والمستثمرون من تحديد وتقييم المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه المنشأة. (على وشحاتة، ٢٠٠٧، ص 29)

ويعمل التطبيق الجيد للحوكمة على رفع كفاءة وفاعلية الرقابة على الأنظمة المحاسبية وتعزيز الشفافية والمصداقية في مخرجات هذه الأنظمة المتمثلة بالتقارير المحاسبية، وتزويد المقرضين والموردين بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق (الزهراوي، ٢٠١٣، ص 26)

أمّا ما يتعلق أهمية حوكمة المصارف فقد أثارت اهتمام الباحثين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وذلك نتيجة لحالات الفشل والإفلاس المالي لكثير من الشركات المصارف مثل مصرف الوطني في اليمن، ومن خلال دراسة الأسباب التي أدّت لحدوث هذا الفشل المالي والإداري تبين أن انعدام أساليب حوكمة المصارف تمكن القائمون على المصارف من الداخل سواًء كانوا مجالس إدارة أم مدراء أم موظفين عموميين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والمودعون وعامة الجمهور. (نسمان، ٢٠٠٩، ص18)

وعليه فإن الدول والشركات التي تضعُف فيها أساليب حوكمة المصارف تعتبر أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق مجرد فضائح وأزمات مالية، حيث أصبح من الواضح تماماً أن إدارة المصارف من خلال مفهوم الحوكمة تُحدد بدرجة كبيرة مصير المصارف ومصير اقتصاديات الدول، في هذا العصر المسمى بعصر العولمة. (عيسى،٢٠٠٨، ص 1)

وعن أهمية تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية، فإنها تؤثر بشكل مباشر على كفاءة المصارف الإسلامية وذلك من خلال حوكمة الإدارة وحوكمة هيئة الرقابة الشرعية، فالتطبيق الجيد

لمبادئهما جنباً إلى جنب يؤدي إلى رفع كفاءة أداء المصرف الإسلامي والعكس صحيح؛ كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية يأتي من خلال تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية بما يستبعد أي تدليس أو جهالة أو غرر، وأخيراً تُقاس كفاءة المصرف الإسلامي من خلال مدى نجاح مديريه في تحقيق الهدفين في الوقت نفسه ، هدف مالي لتلبية طلبات المساهمين والمستثمرين، وهدف ديني لشرعية العمليات المصرفية. (بورقبة، ٢٠٠٩، ص 17-18)

4- أهداف الحوكمة:

تهدف الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح الحق بمساءلة الإدارة، وهذا يحقق الحماية لأصحاب المصالح مع مراعاة مصالح العمل والعاملين، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية وأتاحت الفرص لأعمال جديدة، كما أن هناك أهداف أخرى تعمل الحوكمة على تحقيقها من أهمها: (الرحيلي، ٢٠٠٨، ص 184(.

1- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.

2- تحسين الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات ومنها المصارف، والعمل على إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المؤسسة ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.

3- القيام بالمتابعة والمراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المؤسسات بحيث تتحول مسئولية الرقابة إلى كل من مجلس الإدارة والمساهمين الممثلين في الجمعية العمومية، وينبغي عدم الخلط بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه.

4- العمل على تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

5- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين في الرقابة على الأداء

على ضوء ما سبق يمكن القول: إن الحوكمة: هي منظومة رقابية شاملة ومتوازنة تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح: تضمن الحوكمة مراعاة حقوق جميع الأطراف المعنية مثل: المساهمين، الموظفين، العملاء والموردين وتوفير الشفافية مما يعزز الثقة بين المؤسسة وهذه الأطراف.

التركيز على الأداء الجيد للمصرف مع مراعاة المخاطر: تركز الحوكمة على تحسين الأداء العام للمصرف من خلال تبني أفضل الممارسة في الإدارة والرقابة ولأخذ بالاعتبار المخاطر الخاصة لضمان استدامة العمل البنكي واستقراره.

وعلية تعمل الحوكمة على ضمان توازن بين تحقيق الأرباح وحماية حقوق جميع الأطراف، مع مراعاة المخاطر التي قد تؤثر على استدامة المؤسسة المالية.

5- محددات الحوكمة:

ولقد مر بنا عرض الأهمية والأهداف والمزايا التي تترتب على تطبيق الحوكمة وكل ذلك يبقى حبراً على ورق مالم تتوافر مجموعة من العوامل أو المحددات المساعدة، فلكي تتمكن المؤسسات والمصارف من الاستفادة من تلك المزايا، يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والضوابط التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، وتشتمل هذه المحددات على مجموعتين: (خارجية وداخلية) كما يأتي:

أ-المحددات الخارجية: وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها المؤسسات ومنها المصارف والتي قد تختلف من مكان لأخر أو من دولة لأخرى، وهذه البيئة هي عبارة عن النظام المالي الجيد الذي يضمن توفير التمويل اللازم وبالشكل المناسب الذي يشجع المؤسسة على الاستمرار والمنافسة الدولية، والقوانين واللوائح التي تعمل المؤسسات في إطارها، وكفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية والإشرافية وذلك عن طريق إحكام الرقابة على المصارف والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تقوم بنشرها، ووضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم الالتزام، فضلاً عن دور المؤسسات غير الحكومية مثل: جمعية المحاسبين القانونين، في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية والتي تضمن عمل الأسواق بكفاءة .

وترجع أهمية هذه المحددات إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المصرف، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ب-المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

شكل رقم (2) المحددات الداخلية والخارجية

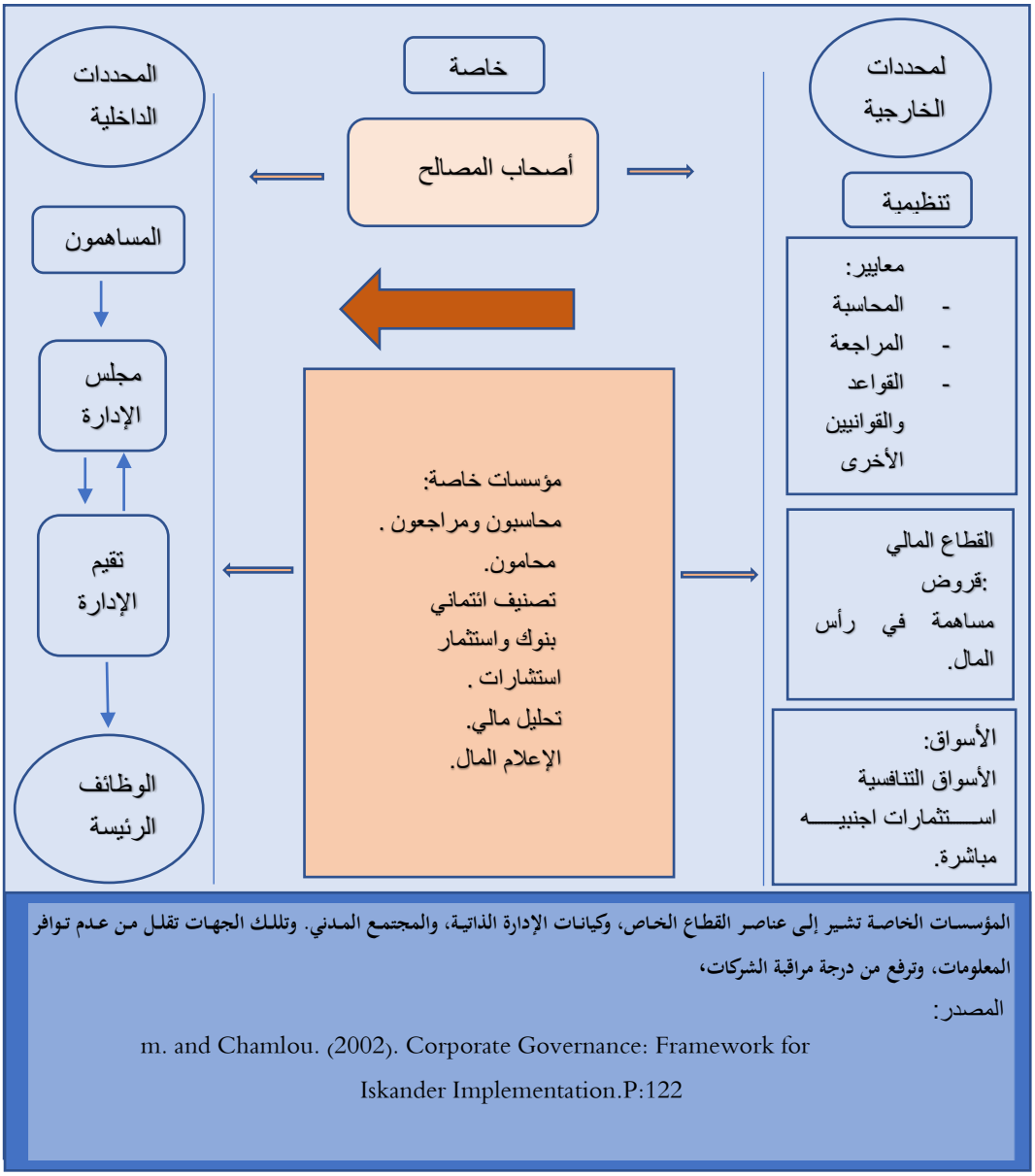

6-ركائز الحوكمة:

تتمثل ركائز الحوكمة في المؤسسات ومنها المصارف في ثلاثة ركائز أساسية وهي: السلوك الأخلاقي، الرقابة، المساءلة، وإدارة المخاطر، وتعتبر هذه الركائز ذات أهمية كبيرة في تدعيم حوكمة المؤسسات. (حماد،2007، ص 4-5)

ويتضح ذلك من خلال الشكل التفريعات ركائز الحوكمة كما يأتي:

شكل رقم(3) (ركائز حوكمة الشركات)

السلوك الأخلاقي	الرقابة والمساءلة	إدارة المخاطر
ضمان الالتزام السلوكي من خلال: 1- الالتزام بالأخلاق الحميدة. 2- الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد. 3- التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمؤسسة. 4- الشفافية عند تقييم وعرض المعلومات. 5- القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على بيئة نظيفة.	1- تفعيل إدارة أصحاب المصلحة في إنجاح المؤسسة. 2- أطراف رقابية عامة مثل هيئة سوق المال، والبورصة، والبنك المركزي في حالة المصارف. 3- أطراف رقابية مباشرة: المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون، المراجعون الخارجون. 4- أطراف أخرى: الموردون، العملاء المستهلكون، المودعون، المقرضون.	1- وضع نظام إدارة المخاطر. 2- الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.

المصدر (القاضي وآخرون،2008، ص 37)

كما أن الحوكمة في المصارف التقليدية والإسلامية ترتكز، فضلاً عما سبق على عناصر أساسية لابد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على الأداء، ومن هذه العناصر تشريعات الحوكمة الدولية، المحلية بشأن المصارف، والمعايير المحاسبية الدولية، ومبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما في حالة المصارف الإسلامية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب. (يوسف، 2007. ص 13).

ومن عرض الإطار المفاهيم للحوكمة يتبين أن الحوكمة منهج رقابي متكامل وتنبع أهمية هذا المنهج من الفوائد المتحققة عن تطبيقه سواءً على مستوى المؤسسات أو على مستوى الاقتصاد وهذه المزايا تستحق تمسك المؤسسات بالحوكمة كمنظومة رقابة شاملة وكمدخل إستراتيجي للأداء والرقابة والتقييم، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى تحقيق الأهداف وتحقيق الميزة التنافسية.

7-مزايا الحوكمة:

يرى (سوليفان وآخرون، ٢٠٠٣، ص3-4)و(Fawzy 2003,p4-5) أن هناك مميزات عدة يمكن للحوكمة تحقيقها فيما يلي:

1- تحسين إدارة المؤسسة من خلال مساعدة الإدارة على وضع إستراتيجية سليمة للمؤسسة، وضمان القيام باتخاذ قرارات إدارية سليمة، وضمان اتخاذ الإجراءات التي تساعد المؤسسة على اجتذاب الاستثمارات بشروط مواتية وعلى تعزيز وتحسين أدائها.

2- إتباع معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والدائنين.

3- تعزيز شفافية الأسواق المالية ولقاءتها.

4- تعزيز ثقة الجمهور بنزاهة عملية الخصخصة بدرجة كبيرة، ويساعد على ضمان تحقيق الدولة لأفضل عائد على استثماراتها، وتحفيز النمو الاقتصادي.

ثانياً: نظام الحوكمة في المصارف الإسلامية:

وقد مر بنا تناول الأسس النظرية لأي نظام حوكمة في المؤسسات بشكل عام، حيث كانت حوكمة المصارف محوراً رئيساً لاهتمامات المنظمات واللجان والهيئات المهنية المعنية بالحوكمة، ولقد أولت عدد من الدول، ومنها الجمهورية اليمنية، اهتماماً كبيراً بحوكمة المصارف، حيث التركيز على هذا الموضوع في دليل أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في اليمن الصادر في مارس من العام 2010 ، وتم أيضاً إصدار دليل حوكمة المصارف في الجمهورية اليمنية من سبتمبر العام 2013 وفقا لأحدث الممارسات الدولية في حوكمة المصارف.

وسيتم تناول الحوكمة في هذا الجزء من خلال النظم، وذلك لتقديم فهم كتكامل وواضح حول الحوكمة في المصرف الإسلامي كنظام رقابي شامل، وأيضاً تحليل الحوكمة من خلال:

أ- المتطلبات (المدخلات): وتشمل القوانين واللوائح والمبادئ التي يتوجب على المصارف الإسلامية اتباعها.

ب- الإجراءات (المعالجة): وهي الخطوات والعمليات المتبعة داخل المصارف الإسلامية لضمان تطبيق تلك المتطلبات بشكل صحيح.

ج- المزايا المترتبة على تطبيق الحوكمة (المخرجات)، وهي: النتائج التي تتجلى في تحسين الأداء، تعزيز الثقة بين المساهمين والعملاء، وضمان استدامة الأعمال وفقاً للمبادئ الإسلامية.

1- منظومة الحوكمة في المؤسسات والمصارف التجارية والإسلامية:

يعد نظام الحوكمة من النّظم المرتبطة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية وبتفعيل وإحكام آليات السوق، وفي الوقت نفسه، فهو نظام يعمل على جذب الاستثمارات لأي دولة من الدول ولأي مؤسسة من المؤسسات، وترتبط الحوكمة بعمليات تحقيق القيمة المضافة وكذلك التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة، وتتلخص مدخلات الحوكمة وكيفية تشغيلها ومخرجاتها بالآتي: (ميخائيل،2005، ص 5-7)

أ- مدخلات نظام الحوكمة :

ويتمثل هذا الجزء من النظام في البنية التحتية اللازمة لتطبيق الحوكمة، والمتمثلة في المتطلبات القانونية، والتشريعية، والإدارية والاقتصادية، والمتطلبات الإضافية الخاصة بطبيعة النشاط.

ب- نظام تشغيل الحوكمة :

ويقصد بهذا الجزء من النظام الاتصالات، والتفاعل بين الجهات المسئولة عن تطبيق الحوكمة، وكذلك الجهات المشرفة على هذا التطبيق، وجهات الرقابة وكل أسلوب إداري داخلي أو خارجي يسهم في تنفيذ الحوكمة في المؤسسة، وفي تشجيع الالتزام بها وفي تطوير أحكامها والارتقاء بفاعليتها.

جـ- مخرجات نظام الحوكمة :

إن الحوكمة ليست هدفاً في حد ذاتها؛ ولكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع فهي، مجموعه من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للمؤسسات ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

فالحوكمة أداة تعمل على حماية حقوق المساهمين، وحماية حقوق أصحاب المصالح، وتحقيق الإفصاح والشفافية، وتأكيد المعاملة المتساوية والعادلة فيما بينهم، تفعيل مسئوليات مجلس الإدارة، والشكل مخصص يوضح منظومة الحوكمة في المصارف الإسلامية.

شكل رقم (4) منظومة الحوكمة في المصرف الإسلامي

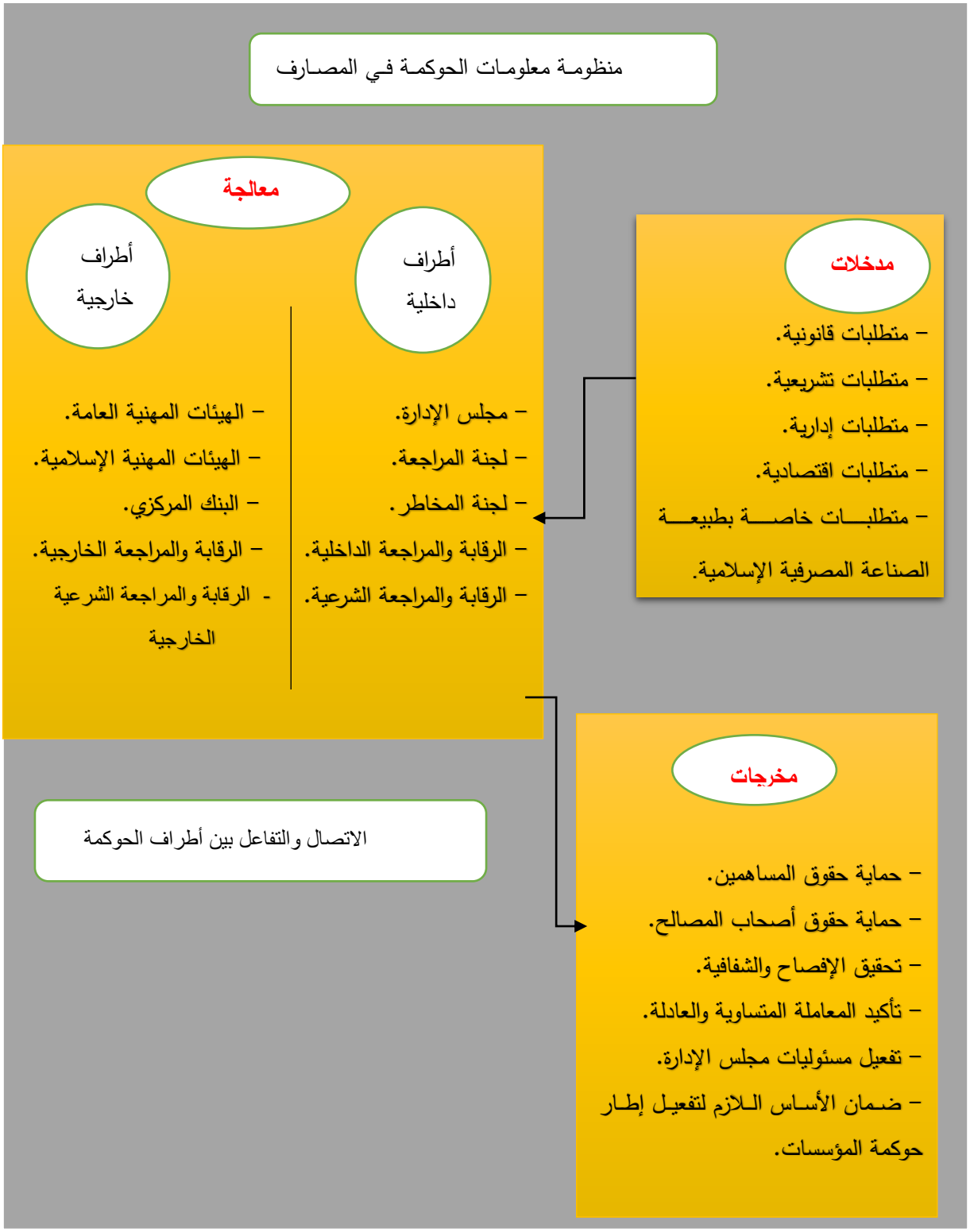

المصدر الباحثة اعتماداً على المصدر. (عبدالصمد،2009، ص 12)

ويتضح من الشكل رقم (4) إن مدخلات نظام حوكمة المصارف الإسلامية عبارة عن مجموعة من المتطلبات القانونية والتشريعية، والإدارية والاقتصادية، والمتطلبات الخاصة بطبيعة الصناعة المصرفية الإسلامية، والتي يتم معالجتها وفقاً لمنهجية وآليات الحوكمة ومنها المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، متطلبات المنظمات المهنية والجهات الإشرافية، والتي تتفاعل فيما بينها لأجل تحقيق نتائج من شأنها العمل على تعزيز الحوكمة في المصرف الإسلامي.

2- مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية:

لا تختلف مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية عنها في المصارف التقليدية إلا أن هناك اعتبارات إضافية للحوكمة في المصارف الإسلامية تعود إلى طبيعة النشاط المصرفي الإسلامي والمخاطر الإضافية المصاحبة للصناعة المصرفية الإسلامية.

وعليه سيتم عرض مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمبادئ الصادرة عن لجنة بازل، فضلاً عن مبادئ الحوكمة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن الحوكمة على النحو الآتي:

أ- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن حوكمة المؤسسات ومنها المصارف:

ركّزت مبادئ (OECD) على مشكلات الحوكمة التي تنشأ بسبب الوكالة وانفصال الملكية عن الإدارة، علاوة على التركيز على تنظيم العلاقات ما بين المساهمين والإداريين والعاملين، إضافة للاهتمامات بالمسئولية الاجتماعية والبيئية والأخلاقية.

وفيما يلي مبادئ حوكمة الشركات التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العام 2004م: - (مطاوع،2009، ص10-12)

1- ضمان وجود أساس لإطار قانوني وفعَّال لحوكمة المؤسسات، بحيث يضمن هذا الإطار تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، وأن يتضمن الإطار الفعَّال بوضوح تنظيم المسئوليات فيما بين السلطات: الإشرافية، التنظيمية، التنفيذية المختلفة.

2- ويتحقق وجود الإطار الفعَّال للحوكمة من الناحية المحاسبية من خلال وظيفة المراجعة الداخلية في التأكد من وجود أو تقييم نظام للحوكمة في المؤسسة بشكل سليم، كما تمثل المحاسبة بأدواتها وأهدافها جزءاً مهماً من إطار الحوكمة.

3- حماية حقوق المساهمين وتشمل: حق ملكية الأسهم، حق اختيار أعضاء مجلس الإدارة، والحق في الأرباح وفي مراجعة القوائم المالية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، وحق المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة ويتحقق مبدأ حماية حقوق المساهمين من الناحية المحاسبية من خلال الحصول على المعلومات المادية ذات الصلة بالمؤسسة أولاً بأول وهذا ما توفره وظيفة العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والإيضاحات المتممة.

4- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين ومن أي الفئات كانوا، وحماية حقوقهم، ويتحقق هذا المبدأ محاسبياً من خلال حماية حقوق الأقلية بالإفصاح عن حقوقهم في القوائم المالية، والإفصاح عن مخاطر تركيز الأسهم في يد فئة كبار المساهمين، والإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بما فيهم كبار المساهمين.

5- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسة والتي تشمل: احترام حقوقهم القانونية، التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، ضمان مشاركتهم في الرقابة على المؤسسة، واطلاعهم على المعلومات المطلوبة.

يقصد بأصحاب المصالح، المقرضون والعاملون وحملة السندات والموردون والعملاء ويتحقق دور أصحاب المصالح من الناحية المحاسبية من خلال توفير المعلومات لهم بالشكل الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات التي تحفظ حقوقهم، ومن جوانب الإفصاح المحاسبي، الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة.

6- الإفصاح والشفافية: ويتناول الإفصاح عن المعلومات المهمة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويكون الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب و من دون تأخير، ويتحقق هذا المبدأ محاسبياً من خلال الإفصاح عن أهم الوظائف المحاسبية الأمر الذي يمكن معه القول: إن هذا المبدأ بكامل قواعده تحققه المحاسبة ،يتم الإفصاح محاسبياً عن نتائج العمليات في قائمة الدخل، والحقوق والالتزامات في قائمة المركز المالي، والمعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة، وعوامل المخاطرة، والموضوعات المتعلقة بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرى في الإيضاحات حول القوائم المالية، كما ينبغي القيام بمراجعة الحسابات بوساطة مراجع خارجي مستقل وكفؤ لتأكيد صدق البيانات المالية، ويكون مسئولا أمام المساهمين، والمراجعة احدى فروع المحاسبة.

7- مسئوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية ويتحقق هذا المبدأ محاسبياً من خلال اتخاذ القرارات على أساس معلومات كاملة ودقيقة، وإعداد الموازنات التقديرية، والرقابة المالية بناءً على التقارير المحاسبية، وضمان نزاهة الحسابات ونظم إعداد القوائم المالية من خلال الاعتماد على معايير محاسبية معتمدة ونظام رقابة داخلي سليم، ومراجعة خارجية، ووجود نظام لإدارة المخاطر تتحقق المراجعة الداخلية من وجوده وتطبيقه.

ب- مبادئ لجنة بازل بشأن حوكمة المصارف:

أصدرت لجنة بازل تقريرها عن تعزيز الحوكمة في المصارف في العام 1999م، ثم أصدرت نسخة معدله منه في العام 2005م، وفى فبراير من العام 2006 م أصدرت اللجنة نسخة محدثة لتراعي الطبيعة الخاصة للمؤسسات المصرفية بعنوان" Enhancing corporate governance for banking organization"، والتي ركزت على أهمية أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا في إدارة المصارف، وضرورة استقلال مراجعي الحسابات والرقابة الداخلية، وتحقيق الشفافية وتطبيق المساءلة. وهذه المبادئ هي: (Bank of Settlements,2006,p 6-18)

1- سمات وتأهيل وكفاءة أعضاء مجلس الإدارة، ويعتبر مجلس الإدارة مسؤول بشكل عام عن تطبيق الحوكمة الجيدة، كما يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة وكذلك مجلس الإدارة بشكلٍ عام مؤهلاً ولديه القدرة على الحكم الصحيح على شؤون المصرف.

2- الإدارة الإستراتيجية للمصرف، يقع على عاتق مجلس الإدارة الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للمصرف ومراقبة أداء الإدارة التنفيذية.

3- خطوط السلطة والمساءلة المحاسبية: على أعضاء مجلس الإدارة وتحديد خطوط واضحة للسلطات والمسؤوليات الواقعة عليهم وأسس المحاسبة لأنفسهم والعاملين في المصرف.

4- وضع السياسة الإدارية الملائمة: يقع على عاتق مجلس الإدارة العليا الإشراف والرقابة على عمل الإدارة التنفيذية بما يتفق مع السياسات والإجراءات التي يحددها المجلس.

5- تفعيل وتحقيق استقلالية الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية الخارجية حيث يجب ضمان استقلالية مراجعي الحسابات والإقرار بأهمية الرقابة الداخلية والخارجية لتحقيق سلامة المصرف في الأجل الطويل.

6- نظام الأجور والحوافز، حيث يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة المصرف وأهدافه الإستراتيجية في الأجل الطويل.

7- الشفافية: يجب على إدارة المصرف العمل بشفافية وعلى المساهمين وأصحاب المصالح الحصول على معلومات كافية تمكنهم من مراقبة أداء المصرف.

8- أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكل عمليات المصرف والبيئة التي يعمل فيها والمخاطر القانونية الغير مباشرة ومخاطر السمعة التي قد تترتب عندما يقوم المصرف بخدمات نيابة عن عملائه الذين قد يستغلون تلك الخدمات لممارسة أنشطة غير شرعية.

ج- مبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية بشأن حوكمة المصارف الإسلامية:

تبنى مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا مبادئ الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ووثيقة لجنة بازل حول" تعزيز الحوكمة في المصارف"، تم أضاف عليها مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يجب أن تلتزم بها إدارات المصارف الإسلامية تجاه أصحاب المصالح.

وأصدر المجلس معياراً لحوكمة المصارف الإسلامية في ديسمبر في العام 2006، تحت ما يسمى بـ (المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية).

وقد الزم المصارف الإسلامية بهذا المعايير إما أن تؤكد التزامها بنصوص هذه المبادئ الإرشادية أو تعطى شرحاً واضحاً لإصحاب المصالح عن أسباب عدم التزامها بهذه المبادئ، وفيما يلي عرض للمبادئ الإرشادية السبعة الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (دار المراجعة الشرعية،2007، ص 4-6):

1- المبدأ الأول:

يجب على المصارف الإسلامية أن تضع إطاراً لضوابط الإدارة الشاملة بحيث يحدد من خلالها الأدوار والوظائف الإستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات المصارف الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصالح.

ويقصد بعناصر ضوابط الإدارة كل من:(مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عنه، الإدارة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين الخ...).

وقد أشار هذا المبدأ أن على المصارف الإسلامية اعتماد التوصيات ذات العلاقة التي تتضمنها معايير ضوابط إدارة منظمات متعارف عليها دولياً مثل: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ

لجنـه بـازل، كـذلك يجـب أن تلتـزم بالتعـاميم والتوجيهـات سـارية المفعـول الصـادرة عـن السـلطات الإشرافية، كما يجب أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

2- **المبدأ الثاني:**

على المصارف الإسلامية أن تتأكد من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية يستوفي المتطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً، وتكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها والتي تسري على قطاع المصارف الإسلامية وتعتمدها السلطات الإشرافية في الدولة المعنية.

كما أشار هذا المبدأ أن على مجلس إدارة المصرف الإسلامي تشكيل لجنة مراجعة تتكون مما لا يقل عن ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الإدارة من أعضائه غير التنفيذيين يكونوا لديهم خبرات مناسبة وكافية في تحليل القوائم المالية والمستندات المالية.

3- **المبدأ الثالث:**

تضمن هذا المبدأ بأنه على المصارف الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها.

وعليـة يجـب علـى المصـارف الإسـلامية أن تتحمـل المسـؤولية تجـاه أصـحاب حسـابات الاستثمار بصفتها مضاربا في أموالهم، مع الإفصاح والشفافية عن المعلومات في الوقت الملائم.

4- **المبدأ الرابع:**

ويلزم هذا المبدأ المصارف الإسلامية اعتماد إستراتيجية استثمار، سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار، (آخذين في الحسبان التميز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة) بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد.

5- **المبدأ الخامس:**

ويتضمن هذا المبدأ إنه يجبُ على المصارف الإسلامية أن تضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية من المختصين بها، والالتزام بتطبيق الفتاوى ولمراقبة الالتزام بالشريعة في جميع نواحي منتجاتها وعملياتها ونشاطاتها.

ويبقى تنوع الآراء الشرعية من الخصائص الدائمة لقطاع المصارف الإسلامية، ويجب أن يحصل المراجعون الداخليون والمراقبون الشرعيون على التدريب اللازم والمناسب لتحسين مهاراتهم من

حيث مراجعة مدى الالتزام بالشريعة، كما يجب مواصلة إصدار وتشجيع مبادرات التنسيق بين الفتاوى الشرعية، إذ أن هذا القطاع خصوصاً والأمة عموماً يستفيدان من الفهم المشترك والتعاون بين علماء الشريعة. الشريعة.

6-المبدأ السادس:

يجب على المصرف الإسلامي وفق هذا المبدأ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة للمصرف، وأن يُتيح للجمهور الاطلاع على هذه الأحكام والمبادئ، ويتطلب ذلك أن يعتمد المصرف الإسلامي الشفافية في اعتماد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها الصادرة عن علماء الشريعة للمصرف، ويجب على المصرف الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية أو الإفصاح عن سبب عدم الالتزام.

7-المبدأ السابع:

على المصارف الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفى الوقت المناسب.

يتطلب ذلك توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول طرق حساب الأرباح وتوزيع الموجودات وإستراتيجية الاستثمار وآليات دعم العوائد.

كما يتطلب ذلك توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار والإعلان عن حصة كل من المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار في الأرباح حسب مقتضيات عقد المضاربة.

ومما تحد الإشارة إليه أن المصارف الإسلامية تتعرض لمخاطر مصرفية عامة تشغيلية وسوقية وائتمانية ومالية، بالإضافة إلى مخاطر خاصة تعود إلى طبيعة النشاط، حيث أن معياراً آخر يفرض التزامها بالضوابط الشرعية، والذي يحدد مدى التزامها بالضوابط الشرعية في جميع معاملاتها المقدمة للعملاء وبذلك تكون معرضة لمخاطر عدم الالتزام (البلتاجي،2012، ص 6).

ويمكن القول إن: هناك التزامات إضافية على المصارف الإسلامية فيما يتعلق بتطبيق الحوكمة تجاه الأطراف ذات العلاقة أصحاب المصالح الأخرى وهذه الالتزامات الإضافية نشأت بسبب المعايير الشرعية التي قد يشكل عدم الالتزام بها مخاطرة، وتحديات إضافية أمام الحوكمة في المصارف الإسلامية.

ثالثاً: دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادى حوكمة المصارف الإسلامية:

يعد المراجع الخارجي أحد العناصر الأساسية في تدعيم مبادى حوكمة المصارف نظراً لدوره الرقابي المهم، ويتمثل دوره الرئيسي في تقديم رأي مستقل حول التقارير المالية التي تعدها إدارة المصرف وفقاً للمعايير المحاسبية، مما يضمن أن تلك التقارير تعكس بصدق وعدالة المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها. مبادئ الحوكمة أن المراجع الخارجي ركيزة أساسية في دعم النظام، حيث يضفي الثقة على التقارير المالية، وهو ما يخدم مصالح جميع الأطراف المعنية بالمصرف، إلى جانب ذلك، توسعت أدوار المراجع الخارجي لتشمل تقديم خدمات إضافية تؤثر على استقلالية، وتقييم المخاطر وإدارتها، لا سيما في المصارف الكبرى والمؤسسات المالية.

وفي ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، أصبحت مهنة المراجع الخارجي ذات أهمية متزايدة لحماية المصالح الوطنية والشركات، لذا فإن دوره في دعم حوكمة الشركات يتسم بتعدد المسؤوليات، ومنها:

1- إضفاء الثقة على التقارير المالية للمصارف:

تعد التقارير جزءًا مهما في عملية المراجعة الخارجية وعمليات التصديق الأخرى، إذ توضح للمستخدمين ما قام به المراجع والنتائج التي توصل إليها وينظر إلى هذه التقارير على أنها المنتج النهائي والأساسي لعملية المراجعة؛ تتطلب المعايير المهنية إصدار تقرير عند التعامل مع القوائم المالية. وفي هذه الحالات يصدر تقرير عن الأعداد أو الفحص، ولكنه لا يعد تقريراً للمراجعة الشاملة. ترتبط فقرة إبداء الرأي بمعايير المراجعة المتعارف عليها، ويكون المراجع مسؤولاً عن تقديم رأيه حول القوائم المالية كوحد متكاملة، مع التأكد من التزام المصرف بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، زد على ذلك، يتحمل المراجعون مسؤولية النظر فيما يتجاوز هذه المبادئ لضمان عدم تضليل المستخدمين، حتى لو تم اتباع تلك المبادئ بدقة. (الأسود ،2013، 129)

2- تقرير المراجع الخارجي عن مدى الالتزام بمبادئ حوكمة المصارف:

يعتبر تقرير المراجع الخارجي عن تقييم مدى التزام الشركة بتطبيق مبادى حوكمة الشركات، أو التقرير عن تقرير الإدارة عن مدى التزام الشركة بتطبيق مبادى حوكمة الشركات من المهام الجديدة والمستحدثة والمسؤوليات الجديدة للمراجع الخارجي، إلا أن الملاحظ أن اغلب الأسواق المالية، والهيئات المشرفة على أسواق الأوراق المالية في أ غلب الدول، تنص على أن يقوم المراجع

الخارجي بتقييم مدى التزام الشركة بالميثاق الذي يصدره السوق المالي، أو الهيئة المشرفة على السوق، وهذا الميثاق خاص بها من دون المواثيق الأخرى.

ولقد أصدرت عدد من الهيئات القواعد الخاصة بها، لخلق دور أكبر للمراجع الخارجي في تدعيم حوكمة الشركات، فعلى سبيل المثال: بصدور القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، ودليل التطبيق الخاص بها في مصر نصت المادة (5) الفقرة (2) على أن يقوم المراجع الخارجي بإعداد تقرير مفصل عن مراجعة تقرير الإدارة عن مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وإرساله إلى هيئة سوق المال قبل انعقاد اجتماع المجمعية العامة للشركة بخمسة عشر يوماً على الأقل. (موقع الهيئة العامة للرقابة المالية)

ملخص الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، وذلك من خلال مبحثين الأول عرض فيه المتغير المستقل للدراسة وهو المراجع الخارجي من حيث مفهومه وأبعاده وحقوقه، والمبحث الثاني تناولنا فيه المتغير التابع وهو مبادئ الحوكمة وأبعاده، كذلك دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة حسب ما ورد في الأدبيات، وقد توصلنا على عدد من النتائج منها:

1- أن المراجع مسؤولاً عن نقل المعلومات التي تسهم في تطبيق الحوكمة الى الأطراف المعنية في المصارف، خاصة أثناء مراجعة القوائم المالية.

2- تمتد نطاق مسؤولية المراجع الخارجي لتشمل التأكد من قيام الأطراف المسؤولة عن الحوكمة بأداء واجباتها، والإشراف على أداء الإدارة في مجالي المخاطر والرقابة، مما يعزز تطبيق الحوكمة.

3- تعتمد فعالية تطبيق الحوكمة على وجود نظام رقابي متكامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين.

4- تؤكد الدراسة على أن حوكمة المصارف الإسلامية تعتمد على مدخلات قانونية، تشريعية، إدارية، واقتصادية، يتم معالجتها من خلال آليات الحوكمة مثل المراجعة الخارجية من قبل المراجع الخارجي وللجان مجلس الإدارة.

5- على الرغم من تشابه مبادئ الحوكمة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، إلا أن المصارف الإسلامية تواجه تحديات إضافية تتعلق بالالتزام بالأحكام الشرعية والمخاطر التمويلية الخاصة بها.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية:

- **المبحث الأول: إجراءات الدراسة**
- **المبحث الثاني: نتائج الدراسة والإجابة عن فرضيات الدراسة**

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

المقدمة:

يتضمن هذا الفصل إجراءات الدراسة الميدانية من خلال تناوله لمتغيرات الدراسة، ومنهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، ووسائل جمع البيانات والمعلومات، ومراحل تصميم وبناء أداة الدراسة ومعايير القياس وصدق وثبات الاستبانة، وكيفية احتساب التقدير اللفظي، ثم إجراءات الدراسة المتبعة، وتحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمدت عليها في تحليل الدراسة واختبار فرضياتها.

أولاً: متغيرات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المتغيرات الآتية:

المتغيرات المستقلة: يتمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة في دور المراجع الخارجي، ويتضمن ثلاثة أبعاد هي: (الكفاءة والخبرة، الاستقلالية، المسؤولية).

المتغيرات التابعة: وتمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في تدعيم مبادئ الحوكمة ويتضمن ثلاثة أبعاد هي: (مبدأ الشفافية، مبدأ المساءلة، مبدأ العدالة والمساواة).

ثانياً: منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وأسئلتها فقد استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه المنهج المناسب لمثل هذه الدراسة، كما اعتمدت الدراسة الأسلوب المكتبي الذي يشمل: الكتب، الدوريات، الدراسات السابقة، شبكة المعلومات الإلكترونية.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين في شركات المراجعة وكذلك العاملين في المصارف الإسلامية، وقد تم توزيع على عينة من مجتمع الدراسة وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (1):

جدول رقم (1) يبين نتائج عدد الاستمارات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	نسبة المستردة إلى الموزعة	عدد الاستمارات غير الصالحة للتحليل	الاستمارات الصالحة للتحليل	نسبة الاستمارات الصالحة إلى المستردة
150	135	90.0%	0	135	100%

رابعاً: مصادر جمع البيانات والمعلومات:

– اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة على:

1– المصادر الثانوية (المكتبية) كالكتب والدوريات والرسائل العلمية والأبحاث غير المنشورة، والوثائق والتقارير الرسمية.

2– المصادر الأساسية (الميدانية)، وبصورة تتيح الاستفادة من الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

خامساً: تصميم أداة الدراسة:

وقد استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات الميدانية من مفردات العينة، وبعد الاطلاع على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، تم تطوير أداة الدراسة، وهي عبارة عن استبانة للكشف عن دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، والتأكد من صدق وثبات الأداة، لتجيب عن أسئلة الدراسة وتحقق أهدافها، وقد مر بناء الاستبانة بخطوات عده علمية على النحو الآتي:

الخطوة الأولى: تحديد أهداف أداة الاستبانة: انطلقت من أهداف الدراسة وسؤالها الرئيس وأسئلتها الفرعية، والتي تهدف إلى الكشف عن دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، من خلال تحديد المتغيرات الديمغرافية للدراسة، والتي تمثلت بـ :(المكان المتعلق بالمراجع الخارجي، العمر، المؤهل العلمي، النطاق الوظيفي الخاص بالمراجع الخارجي، سنوات الخبرة في مجال العمل والنطاق الوظيفي الخاص بإدارة المصرف).

الخطوة الثانية: تحديد أبعاد الاستبانة: بعد مراجعة المقاييس والأدبيات السابقة قامت بتحديد محاور الدراسة والتي تكونت من محورين وأبعاد عدة، المحور الأول: دور المراجع الخارجي ويتكون من ثلاثة أبعاد (الكفاءة والخبرة) (الاستقلالية) (المسؤولية).

والمحور الثاني: تدعيم مبادئ الحوكمة ويتكون من ثلاثة أبعاد (الشفافية) (المساءلة) (العدالة والمساواة).

الخطوة الثالثة: صياغة فقرات الاستبانة: تمت صياغة فقرات أداة الدراسة بعد مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بدور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، كما تم تطوير فقرات الاستبانة وأبعادها بإرشادات وتوجيهات المشرف على الرسالة.

الخطوة الرابعة: تطوير الاستبانة:

وتكونت الأداة (الاستبانة) من قسمين هما:

أولاً: المعلومات الديموغرافية.

ثانياً: محاور وأبعاد الدراسة.

وتكونت الاستبانة من محورين وستة أبعاد رئيسة مشتملة على (35) فقرة.

الخطوة الخامسة: تحكيم الاستبانة من قبل (15) دكتور ودكتورة تخصص محاسبة وإحصاء من عدة جامعات.

سادساً: احتساب التقدير اللفظي:

بدأ لابد من التوضيح كيفية احتساب التقدير اللفظي لمحاور الدراسة وفقاً للجدول رقم (12)، وذلك باستخراج المدى كما هو معروف من خلال حساب الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة على النحو الآتي:

المدى = 5– 1 = 4

ويتم تحديد طول الفئة بقسمة المدى على عدد القيم على النحو الآتي:

طول الفئة = 4/ 5= 8.0

وبالتالي يتم تحديد فئات المقياس على النحو الآتي:

الجدول رقم (2) يوضح كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات الدراسة.

المتوسط	التقدير اللفظي	النسبة
أقل من 1.8	غير موافق بشدة	أقل من 36%
من 1.8 وأقل من 2.6	غير موافق	من 36% وأقل من 52%
من 2.6 وأقل من 3.4	محايد	من 52% وأقل من 68%
من 3.4 وأقل من 4.2	موافق	من 68% وأقل من 84%
من 4.2 حتى 5	موافق بشدة	من 84% حتى 100%

يتضح من الجدول رقم (2) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة من 36% وأقل من 52% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52% وأقل من 68% فإن التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة من 68% وأقل من 84% فإن التقدير

اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84% حتى 100% فإن التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

سابعاً: إجراءات الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باتباع الخطوات الآتية:

1- الرجوع إلى أدبيات الموضوع، والدراسات السابقة وأدواتها، والبحث في المراجع المهمة لجمع المعلومات منها.

2- الحصول على الموافقات الرسمية اللازمة لتطبيق الدراسة.

3- تحديد مجتمع الدراسة من المراجعين الخارجيين في شركات المراجعة والعاملين في المصارف الإسلامية خلال العام 2024م.

4- تطوير أداة الدراسة الممثلة باستبانة دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

5- التأكد من صدقها وثباتها من خلال عرضهما على المحكمين المختصين، واستخراج مؤشرات صدق البناء، ولقياس الثبات واستخدام معادلة كرو نباخ ألفا.

6- تم تطبيق أداة الدراسة على عينة الدراسة: (المراجعين الخارجيين في شركات المراجعة والعاملين في المصارف الإسلامية).

7- أفرغت الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي، وإدخال البيانات على الحاسوب ومعالجتها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

8- عرض النتائج ومناقشتها، ومن ثم طرح مجموعة من التوصيات والمقترحات في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة.

ثامناً: أساليب التحليل الإحصائي:

أُدخلت بيانات الدراسة إلى الحاسب الآلي وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS)، واستخدام الأساليب الإحصائية لقياس أهداف الدراسة واختبار فرضياتها ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة هي:

- اختبار ألفا كرو نباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة ومدى مصداقية آراء عينة الدراسة.

- التكرارات Frequencies والنسب المئوية لحساب تكرار ونسبة البيانات العامة للمشاركين في عينة الدراسة.
- حساب المتوسط الحسابي mean لاستجابات أفراد العينة وذلك لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض استجابات أفراد عينه البحث على كل فقرة من فقرات الاستبانة وعن كل بعد من أبعاد المتغير المستقل أو المتغير التابع.
- حساب الانحراف المعياري Standard deviation وهو من أفضل مقاييس التشتت، للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة عن متوسطها، ولكل بعد من أبعاد المتغيرين المستقل والتابع عن المتوسط العام.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط لمعرفة دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية
- تحليل التباين T لعينتين (Independent–Samples T Test) لمعرفة الفروقات في آراء العينة حسب متغيراتها التي تتكون من فئتين (المراجعين الخارجيين والعاملين في المصارف الإسلامية).

تاسعاً: معايير القياس:

اعتمدت الدراسة مقياس (ليكرت الخماسي) وهو أحد أنواع مقاييس الاتجاهات، وهذا المقياس متدرج من (5) نقاط؛ وذلك لقياس درجة دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

عاشراً: اختبارات صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

1- ثبات أداة الدراسة:

واستخدام اختبار (ألفا كرو نباخ) (Cronbach'sAlpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (3) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث:

عدد الفقرات	المحور	درجة الثبات Alpha	درجة المصداقية ^{½}Alpha
6	الكفاءة والخبرة	%73.4	%85.7
6	الاستقلالية	%80.9	%89.9
6	المسؤولية	%75.6	%86.9
18	**المتغير المستقل دور المراجع الخارجي**	**%87.7**	**%93.6**
5	الشفافية	%82.7	%90.9
6	المساءلة	%80.5	%89.7
6	العدالة والمساواة	%84.1	%91.7
17	**المتغير التابع تدعيم مبادئ الحوكمة**	**%91.7**	**%95.8**
35	**عبارات الاستبانة ككل**	**%94.0**	**%97.0**

المصدر: من إعداد الباحثة من نتائج التحليل الإحصائي.

ويتضح من الجدول رقم (3) أن قيمة معامل الثبات لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت بنسبة (94.0%)، وهذا يعني أن نسبة الثبات مرتفعة جداً، وكانت نسبة المصداقية لإجابات العينة (97.0%) وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات مرتفعة، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

2- صدق الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة:

واستخرجت مؤشرات صدق البناء، حيث تم حساب معاملات الارتباط لبيرسون بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية، ومعامل الارتباط بين كل مجال من أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية لكل بعد ينتمي إليه البعد، وأخيراً معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لكل مجال ينتمي إليه، وذلك لمعرفة مدى ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية للاستبانة.

أ- درجة ارتباط محاور الدراسة بالدرجة الكلية:

الجدول رقم (4): يوضح معامل ارتباط بيرسون بين كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية

محاور الاستبانة	معامل ارتباط البعد بالدرجة الكلية	مستوى المعنوية
دور المراجع الخارجي	**0.930	000.0
تدعيم مبادئ الحوكمة	**0.947	000.0

ويتضح من الجدول (4) أن كل محور من محاور الاستبانة مرتبطة بالدرجة الكلية للاستبانة، ومعاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (50.0)، وبذلك تعتبر الأداة صادقة لما وضعت لقياسه.

درجة ارتباط أبعاد الدراسة بمحاورها:

المحور الأول: دور المراجع الخارجي:

بما أن المحور الأول لديه أبعاد عدة تم إجراء معاملات الارتباط بين كل بُعد مع الدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه، ويتضح ذلك في الجداول الأتية:

الجدول رقم (5): يوضح معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد دور المراجع الخارجي والمحور الذي ينتمون إليه

محور دور المراجع الخارجي	معامل ارتباط البعد بالدرجة الكلية للمحور الأول	مستوى المعنوية
الكفاءة والخبرة	.819**	000.0
الاستقلالية	.850**	000.0
المسؤولية	.840**	000.0

يتضح من الجدول رقم (5) أن كل بُعد من أبعاد المحور مرتبطة بالدرجة الكلية للمحور، ومعاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (50.0)، وبذلك تعتبر الأداة صادقة لما وضعت لقياسه.

المحور الثاني: تدعيم مبادئ الحوكمة:

بما أن المحور الثاني لديه أبعاد عدة تم إجراء معاملات الارتباط بين كل بُعد مع الدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه، ويتضح ذلك في الجداول الأتية:

الجدول رقم (6): يوضح معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد تدعيم مبادئ الحوكمة والمحور الذي ينتمون إليه

محور تدعيم مبادئ الحوكمة	معامل ارتباط البعد بالدرجة الكلية للمحور الثاني	مستوى المعنوية
الشفافية	.874**	000.0
المساءلة	.887**	000.0
العدالة والمساواة	.899**	000.0

يتضح من الجدول رقم (6) أن كل بعد من أبعاد المحور مرتبطة بالدرجة الكلية للمحور، ومعاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (50.0)، وبذلك تعتبر الأداة صادقة لما وضعت لقياسه.

ج- درجة ارتباط فقرات الدراسة بأبعادها:

بما أن الاستبانة لديها أبعاد عدة تم إجراء معاملات الارتباط بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للأبعاد الذي تنتمي إليه الفقرة، ويتضح ذلك في الجداول الأتية:

1- درجة ارتباط فقرات الكفاءة والخبرة بالدرجة الكلية للأبعاد:

الجدول رقم (7): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لبعد الكفاءة والخبرة.

م	الكفاءة والخبرة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	تساهم كفاءة المراجع الخارجي المهنية في تقييم المصارف بشكل دقيق.	.440**	000.0
2	تستفيد المصارف من كفاءة المراجع الخارجي في التعرف على المخاطر التي تواجها.	.629**	002.0
3	يعكس التخطيط الجيد لإجراءات المراجعة مستوى كفاءة وخبرة المراجع.	.614**	000.0
4	يلتزم المراجع الخارجي وفريقه بمبادئ وقواعد الحوكمة.	.771**	000.0
5	يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية.	.763**	000.0
6	تتضح خبرة وكفاءة المراجع من خلال التدريب المستمر لمراجعة في مجال الحوكمة.	.693**	000.0

يتضح من الجدول رقم (7) أن كل فقرة من فقرات البعد مرتبطة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، حيث كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (50.0).

2- درجة ارتباط فقرات الاستقلالية بالدرجة الكلية للأبعاد:

الجدول رقم (8): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لبعد الاستقلالية

م	الاستقلالية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	توافر آليات لحماية استقلالية المراجع الخارجي.	.657**	000.0
2	امتناع المراجع الخارجي عن تقديم خدمات المراجعة الداخلية حفاظاً على استقلاليته.	.748**	000.0
3	تغيير المراجع الخارجي كل فترة مما يزيد من استقلالية وحيادية آراءه حول حوكمة المصارف.	.659**	000.0
4	تمتع المراجع الخارجي للمصرف بالاستقلالية عن الإدارة ومساهمي المصرف، مما يتيح له المساهمة في تدعيم مبادى حوكمة المصارف.	.739**	000.0
5	اختيار المراجع الخارجي من قبل الجمعية العامة يعزز من دورة في تدعيم حوكمة المصرف.	.661**	000.0
6	استقلالية المراجع الخارجي في عدم تقديمه لخدمات المراجعة الداخلية.	.828**	000.0

يتضح من الجدول رقم (8) أن كل فقرة من فقرات البعد مرتبطة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، حيث كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (50.0).

3- درجة ارتباط فقرات المسؤولية بالدرجة الكلية للأبعاد:

الجدول رقم (9): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لبعد المسؤولية

م	المسؤولية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع الخارجي.	.565**	0.000
2	مسؤولية المراجع الخارجي الكشف عن عمليات الاحتيال.	.721**	0.000
3	مسؤولية المراجع الخارجي اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية.	.627**	0.000
4	يضمن تقرير المراجع الخارجي رأيه حول مدى التزام المصرف بتطبيق قواعد ومعايير الحوكمة.	.622**	0.000
5	يجتمع المراجع الخارجي بلجنة المراجعة في المصرف بشكل متكرر من أجل تعزيز مسؤوليات الطرفين المتعلقة بحوكمة المصرف.	.760**	0.000
6	مسؤولية المراجع الخارجي في مراجعة أداء مجلس الإدارة.	.731**	0.000

ويتضح من الجدول رقم (9) إن كل فقرة من فقرات البعد مرتبطة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي اليه، حيث كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (50.0).

4- درجة ارتباط فقرات الشفافية بالدرجة الكلية للأبعاد:

الجدول رقم (10): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لبعد الشفافية.

م	الشفافية	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	تساعد تقارير المراجع الخارجي في كشف أي ممارسات غير شفافة داخل المصرف الإسلامي.	.646**	0.000
2	قيام المراجع الخارجي بدور فعَّال في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة.	.709**	0.000
3	يسهم المراجع الخارجي في تحسين سياسات وإجراءات الحوكمة داخل المصرف.	.833**	0.000
4	يقيم المراجع الخارجي مستوى الشفافية في سياسات الحوكمة التي تتبعها المصارف الإسلامية.	.827**	0.000
5	يقيم المراجع الخارجي شفافية المصرف في الإفصاح عن نتائج مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية.	.812**	0.000

ويتضح من الجدول رقم (10) إن كل فقرة من فقرات البعد مرتبطة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، حيث كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (50.0).

5- درجة ارتباط فقرات المساءلة بالدرجة الكلية للأبعاد:

الجدول رقم (11): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لبعد المساءلة.

م	المساءلة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	تقييم المراجع الخارجي لمستوى المساءلة الذي يطبقه المصرف الإسلامي تجاه مجلس إدارته.	.651**	000.0
2	تعزز المساءلة في المصارف ثقة العملاء والمساهمين.	.614**	000.0
3	يسهم المراجع الخارجي في كشف الممارسات غير الأخلاقية أو غير القانونية داخل المصرف.	.733**	000.0
4	يسهم المراجع الخارجي في تعزيز المساءلة لدى مجلس إدارة المصرف.	.775**	000.0
5	يقدم المراجع الخارجي تقارير شفافة ومفصلة حول نتائج المراجعة المتعلقة بالمساءلة.	.724**	000.0
6	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة سياسيات الحوكمة للتأكد من أنها تضمن المساءلة الفعالة.	.786**	000.0

ويتضح من الجدول رقم (11) إن كل فقرة من فقرات البعد مرتبطة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، حيث كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (50.0).

6- درجة ارتباط فقرات العدالة والمساواة بالدرجة الكلية للأبعاد:

الجدول رقم (12): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لبعد العدالة والمساواة.

م	العدالة والمساواة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يسهم المراجع الخارجي في ضمان تطبيق مبدا العدالة والمساواة في القرارات المالية والإدارية.	.705**	0.000
2	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة مدى عدالة توزيع الأرباح والخسائر بين المساهمين.	.641**	0.000
3	يوصي المراجع الخارجي بتعديلات لتحسين تطبيق مبادى العدالة والمساواة بالمصرف.	.840**	0.000
4	يلتزم المراجع الخارجي بالحيادية في تقيم سياسات المصرف المتعلقة بالعدالة والمساواة.	.791**	0.000
5	تعزز سياسات العدالة والمساواة في المصرف ثقة المساهمين والعملاء.	.766**	0.000
6	تقييم قدرة المراجع الخارجي على رصد أي تفاوتات في تطبيق مبادئ العدالة والمساواة داخل المصرف.	.753**	0.000

يتضح من الجدول رقم (12) أن كل فقرة من فقرات البعد مرتبطة بالدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، حيث كانت دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (50.0).

المبحث الثاني

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

أولاً: نتائج الدراسة:

ففي هذا المبحث عرضاً لنتائج الدراسة ومناقشتها واختبار الفرضيات، كما سيتم عرض وتحليل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة، ونتائج استجابات أفراد عينة الدراسة عن أسئلة الدراسة، ومعالجتها إحصائياً باستخدام مفاهيم الإحصاء الوصفي وأساليبه الإحصائية؛ ولهذا الغرض وضعت الباحثة متغيرات الدراسة ضمن مكونات الفرضيات التي تطرقت إليها الدراسة.

أولاً: تحليل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة:

وبهدف تحليل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة؛ لمعرفة مدى تمثيل إجابات الوحدات المبحوث لمجتمع الدراسة ومن ثم تقديم إحصاءً وصفياً للبيانات الشخصية، فقد تم تلخيص هذه البيانات في جداول وأشكال توضح قيم كل متغير لتوضيح عدد المشاهدات للقيمة الواحدة داخل المتغير في شكل أرقام ونسب مئوية.

1- **متغير الجهة:**

الجدول رقم (13) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير الجهة.

الجهة	التكرار	النسبة المئوية
مراجعون خارجيون	70	51.9 %
العاملون في المصار الإسلامية	65	48.1%
الإجمالي	**135**	**100%**

الشكل رقم (5) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير الجهة

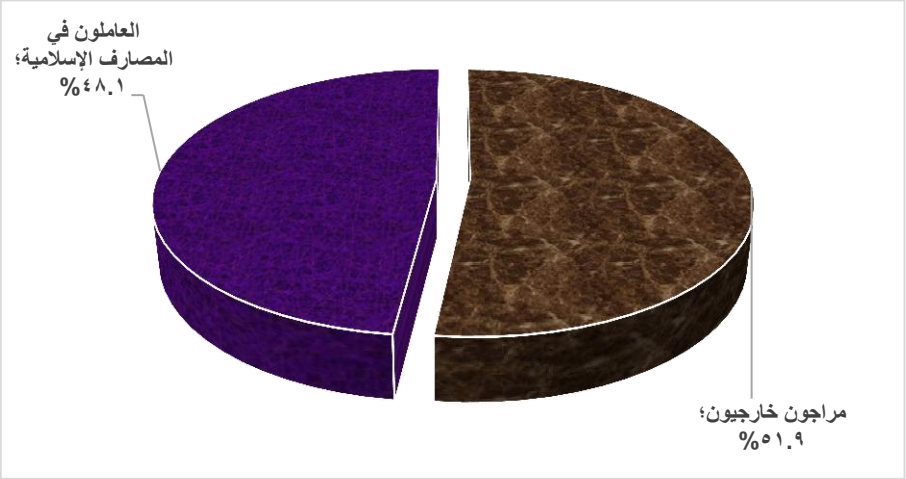

ويتبين من الجدول رقم (13) والشكل رقم (5) إن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من فئة الجهة (مراجعون خارجيون) بنسبة (51.9%) وبتكرار بلغ (70)، بينما فئة الجهة (العاملون في المصارف الإسلامية) جاءت بنسبة (48.1%) وبتكرار بلغ (65).

2- متغير المكان المتعلق بالمراجع الخارجي:

الجدول رقم (14) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المكان المتعلق بالمراجع الخارجي

المكان المتعلق بالمراجع الخارجي	التكرار	النسبة المئوية
مكاتب	33	47.1%
شركات	37	52.9%
الإجمالي	**70**	**100 %**

الشكل رقم (6) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المكان المتعلق بالمراجع الخارجي

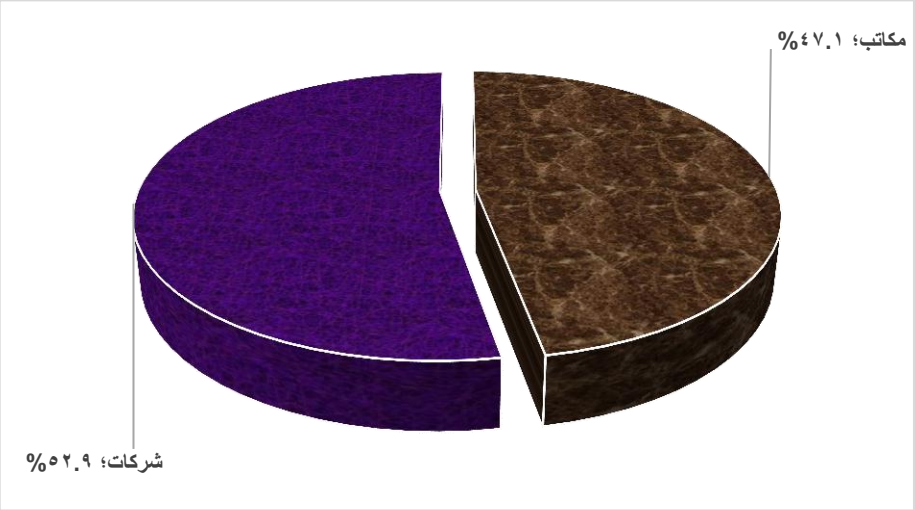

ويتبين من الجدول رقم (14) والشكل رقم (6) إن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من فئة المكان المتعلق بالمراجع الخارجي (شركات) بنسبة (52.9%)، وبتكرار بلغ (37)، بينما فئة المكان المتعلق بالمراجع الخارجي (مكاتب) جاءت بنسبة (47.1%) وبتكرار بلغ (33).

3- متغير العمر:

الجدول رقم (15) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر لإفراد عينة الدراسة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
من 20 إلى 30 سنة	30	22.2%
من 31 إلى 40 سنة	57	42.2%
41 سنة فأكثر	48	35.6%
الإجمالي	**135**	**100.0%**

الشكل رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

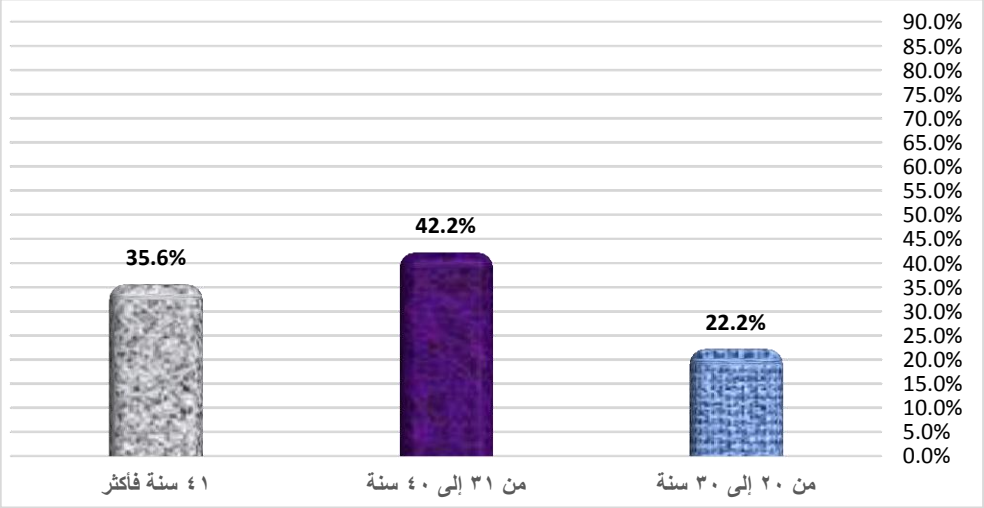

ويتبين من الجدول رقم (15) والشكل رقم (7) إن فئة العمر (من 31 إلى 40 سنة)، جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 42.2% وبتكرار بلغ (57)، تليها فئة العمر (41 سنة فأكثر) بنسبة 35.6% وبتكرار بلغ (48)، وأخيراً فئة العمر (من 20 إلى 30 سنة) بنسبة 22.2% وبتكرار بلغ (30).

4- متغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (16) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي لإفراد عينة الدراسة

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	104	77.0%
ماجستير	24	17.8%
دكتوراه	7	5.2%
الإجمالي	**135**	**100.0%**

الشكل رقم (8) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي المشاركين بالعينة

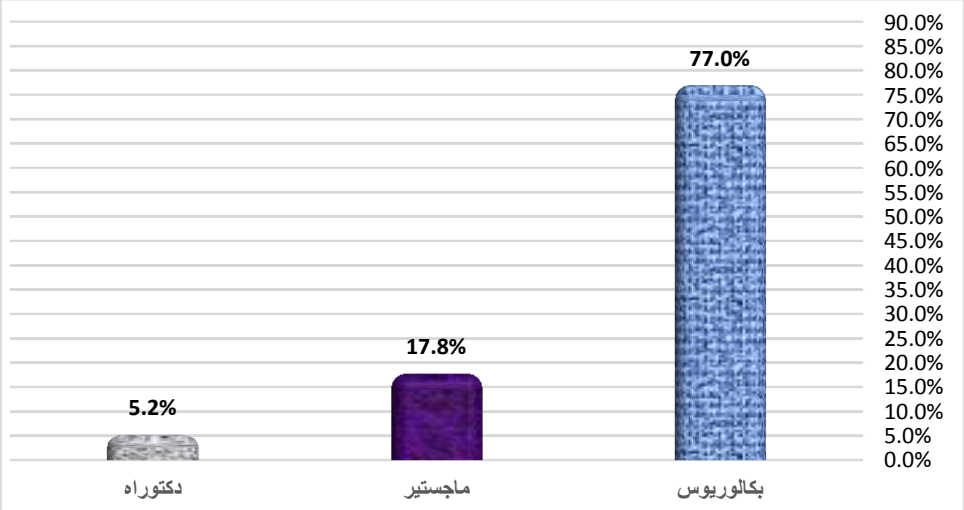

ويتبين من الجدول رقم (16) والشكل رقم (8) إن فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 77% وبتكرار بلغ (104)، يليها فئة المؤهل العلمي (ماجستير) بنسبة 17.8% وبتكرار بلغ (24)، وأخيراً فئة المؤهل العلمي (دكتوراه) بنسبة 5.2% وبتكرار بلغ (7). ومن هذه النتائج يتضح لنا أن أغلب عينة الدراسة هم من حملة المؤهلات الجامعية، وتعزو الباحثة ذلك إلى المناصب التي يشغلونها، كما أن هذه النتيجة تزيد من إيجابية نتائج البحث نظراً للخلفية العلمية الجيدة لعينة الدراسة.

5- متغير النطاق الوظيفي الخاص بالمراجع الخارجي:

الجدول رقم (17) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النطاق الوظيفي الخاص بالمراجع الخارجي

النطاق الوظيفي الخاص بالمراجع الخارجي	التكرار	النسبة المئوية
شريك مراجع	8	11.4%
مدير مراجعة خارجي	9	12.9%
مراجع خارجي رئيسي	43	61.4%
مساعد مراجع خارجي	10	14.3%
الإجمالي	**70**	**100.0%**

الشكل رقم (9) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النطاق الوظيفي الخاص بالمراجع الخارجي

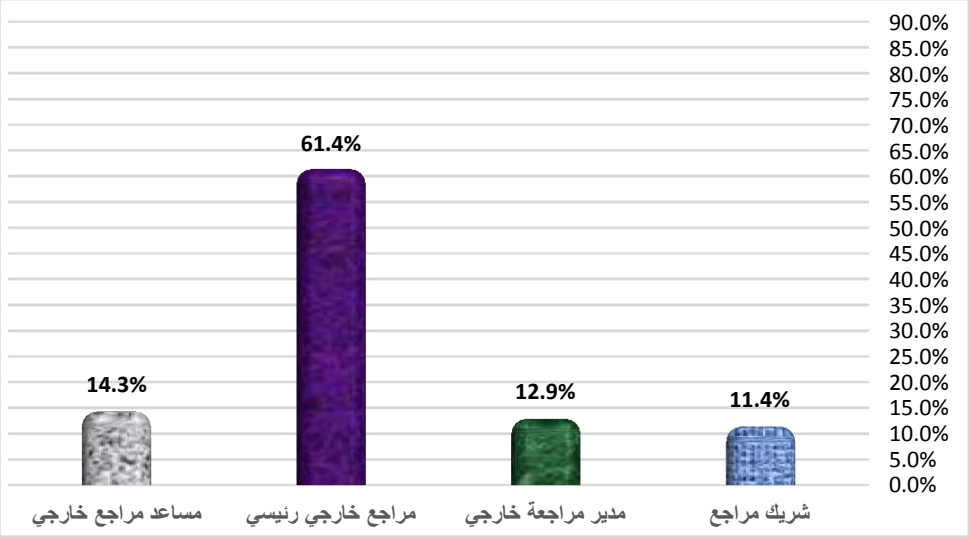

ويتبين من الجدول رقم (17) والشكل رقم (9) إن فئة النطاق الوظيفي الخاص بالمراجع الخارجي (مراجع خارجي رئيسي)، جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 61.4% وبتكرار بلغ (43)، يليها فئة النطاق الوظيفي الخاص بالمراجع الخارجي (مساعد مراجع خارجي) بنسبة 14.3% وبتكرار بلغ (10)، ثم فئة النطاق الوظيفي الخاص بالمراجع الخارجي (مدير مراجعة خارجي) بنسبة 12.9% وبتكرار بلغ (9)، وأخيراً فئة النطاق الوظيفي الخاص بالمراجع الخارجي (شريك مراجع) بنسبة 11.4% وبتكرار بلغ (8).

6- متغير سنوات الخبرة في مجال العمل:

الجدول رقم(18) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة في مجال العمل

سنوات الخبرة في مجال العمل	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	33	24.4%
من 5 إلى 10 سنوات	37	27.4%
أكثرٍ من 10 سنواتٍ	65	48.2%
الإجمالي	**135**	**100.0%**

الشكل رقم (10) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير سنوات الخبرة في مجال العمل

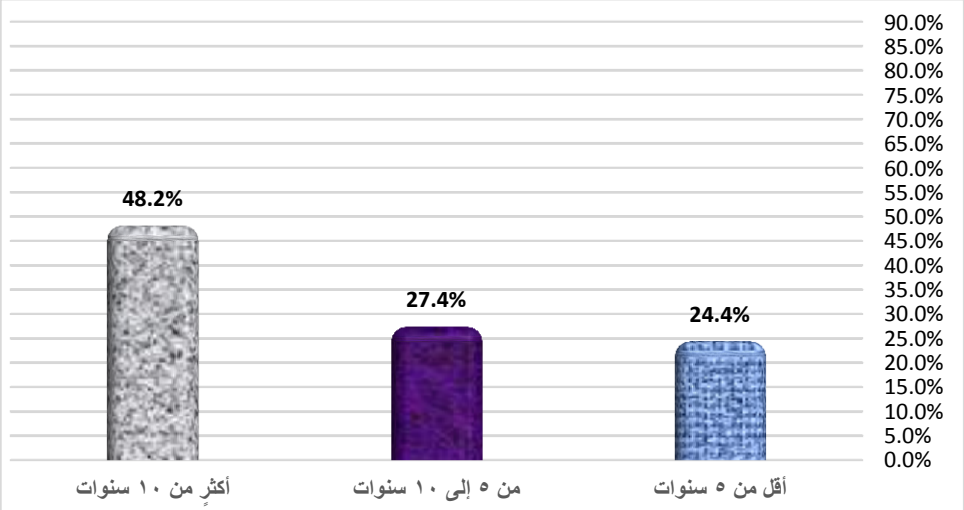

ويتبين من الجدول رقم (18) والشكل رقم (10) إن فئة سنوات الخبرة في مجال العمل (أكثرٍ من 10 سنوات)، جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 48.2% وبتكرار بلغ (65)، يليها فئة سنوات الخبرة في مجال العمل (من 5 إلى 10 سنوات) بنسبة 27.4% وبتكرار بلغ (37)، وأخيراً فئة سنوات الخبرة في مجال العمل (أقل من 5 سنوات) بنسبة 24.4% وبتكرار بلغ (33).

ومن هذه النتائج يتضح أن هناك خبرات عالية لدى عينة الدراسة، مما يجعلهم قادرين على تكوين آراء إيجابية أو سلبية أكثر دقه تجاه موضوع الدراسة.

7- متغير النطاق الوظيفي الخاص بإدارة المصرف:

الجدول رقم (19) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النطاق الوظيفي الخاص بإدارة المصرف

النطاق الوظيفي الخاص بإدارة المصرف	التكرار	النسبة المئوية
مراجع داخلي	21	%32.3
مدير مالي	6	9.2%
محاسب	27	%41.5
إدارة المخاطر	11	%16.9
الإجمالي	**65**	**%100.**

الشكل رقم (11) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النطاق الوظيفي الخاص بإدارة المصرف

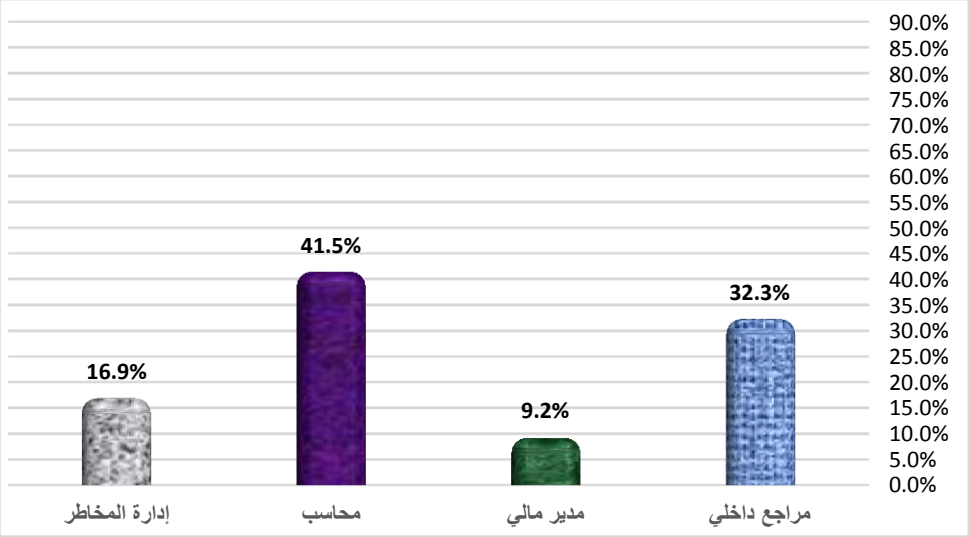

ويتبين من الجدول رقم (19) والشكل رقم (11) إن فئة النطاق الوظيفي الخاص بإدارة المصرف(محاسب) جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 41.5% وبتكرار بلغ (27)، يليها فئة النطاق الوظيفي الخاص بإدارة المصرف (مراجع داخلي) بنسبة 32.3% وبتكرار بلغ (21)، يليها فئة النطاق الوظيفي الخاص بإدارة المصرف (إدارة المخاطر) بنسبة 16.9% وبتكرار بلغ (11)، وأخيراً فئة النطاق الوظيفي الخاص بإدارة المصرف (مدير مالي) بنسبة 9.2% وبتكرار بلغ (6).

ثانياً: نتائج التحليل لمتغيرات الدراسة:

أ- نتائج تحليل المتغير المستقل دور المراجع الخارجي:

الجدول رقم (20) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن أبعاد دور المراجع الخارجي

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة	الترتيب
1	الكفاءة والخبرة	4.24	.439	84.8%	عالية جداً	1
2	الاستقلالية	4.20	.542	84.0%	عالية جداً	2
3	المسؤولية	3.97	.556	79.4%	عالية	3
متوسط دور المراجع الخارجي		**4.14**	**.429**	**82.8%**	**عالية**	

الشكل رقم (12) يبين نتائج الاستبيان الخاصة بأبعاد دور المراجع الخارجي

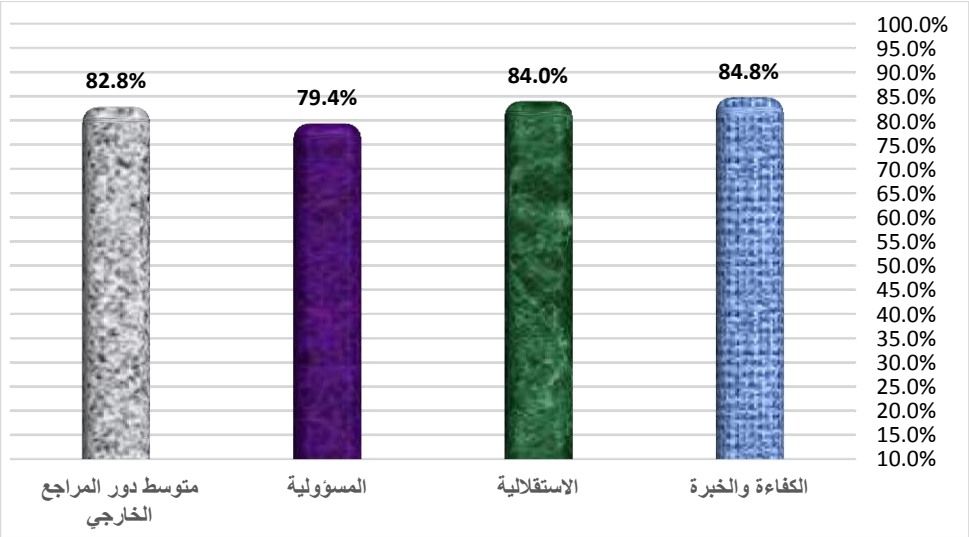

ويتبين من الجدول رقم (20) والشكل رقم (12) إن المتوسط الحسابي العام لدرجات العينة لمحور دور المراجع الخارجي قد بلغ (4.14)، وبلغ الانحراف المعياري (0.429) وبدرجة موافقة (82.8%) .

وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية أن هناك دور للمراجع الخارجي، حيث حل البعد الأول الكفاءة والخبرة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.24) وبدرجة موافقة (84.8%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن المراجع الخارجي يتمتع بالكفاءة والخبرة عند عملية المراجعة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، وجاء البعد الثاني في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.20) وبدرجة موافقة (84.0%) وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن المراجع الخارجي يتمتع بالاستقلالية عند عملية المراجعة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، وفي المرتبة الأخيرة جاء البعد الثالث بمتوسط حسابي (3.97) وبدرجة موافقة (79.4%) .

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن المراجع الخارجي يتمتع بالمسؤولية عند عملية المراجعة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

وعلية يمكن القول : إن هذه النتائج تؤكد أهمية دور المراجع الخارجي من خلال الأبعاد الثلاثة و تاثيرة على المتغير التابع تدعيم مبادئ الحوكمة و ذلك خلافا عن الدراسات السابقة التي تناولت المراجع الداخلي ولبعدين فقط، أن هذا من دراسات دراسة الاسود التي تناول المراجع الخارجي .

وسوف نتناول بالتفصيل الأبعاد الثلاثة التابعة لمحور دور المراجع الخارجي على النحو الآتي:

1- الكفاءة والخبرة:

الجدول رقم (21) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن الكفاءة والخبرة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة	الترتيب
3	يعكس التخطيط الجيد لإجراءات المراجعة مستوى كفاءة وخبرة المراجع.	4.56	.499	91.2%	عالية جداً	1
1	تسهم كفاءة المراجع الخارجي المهنية في تقييم المصارف بشكل دقيق.	4.47	.608	89.4%	عالية جداً	2
2	تستفيد المصارف من كفاءة المراجع الخارجي في التعرف على المخاطر التي تواجها.	4.29	.645	85.8%	عالية جداً	3
4	يلتزم المراجع الخارجي وفريقه بمبادئ وقواعد الحوكمة.	4.13	.717	82.6%	عالية	4
6	تتضح خبرة وكفاءة المراجع من خلال التدريب المستمر لمراجعة في مجال الحوكمة.	4.02	.738	80.4%	عالية	5
5	يعزز تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية.	3.99	.777	79.8%	عالية	6
	متوسط الكفاءة والخبرة	**4.24**	**.439**	**84.8%**	**عالية جداً**	

ومن الجدول رقم (21) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لبعد الكفاءة والخبرة (4.24)، وبلغ الانحراف المعياري (0.439) وبدرجة موافقة (84.8%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية جداً أن المراجع الخارجي يمتلك الخبرة والكفاءة لأداء مهامه في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، إذ حلت الفقرة رقم (3) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.56) وبدرجة موافقة (91.2%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية جداً أن التخطيط الجيد لإجراءات المراجعة يعكس مستوى كفاءة وخبرة المراجع، تليها الفقرة رقم (1) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.47) وبدرجة موافقة (89.4%) وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية جداً أن كفاءة المراجع الخارجي المهنية تسهم في تقييم المصارف بشكل دقيق، فيما جاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.29) وبدرجة موافقة (85.8%). وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية جداً أن المصارف تستفيد من كفاءة المراجع الخارجي في التعرف على المخاطر التي تواجها، بينما الفقرة رقم (4) جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.13) وبدرجة موافقة (82.6%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن المراجع الخارجي وفريقه يلتزمون بمبادئ وقواعد الحوكمة، جاءت في الفقرة رقم (6) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.02) وبدرجة موافقة (80.4%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن خبرة وكفاءة المراجع تتضح من خلال التدريب المستمر لمراجعة في مجال الحوكمة، بينما الفقرة رقم (5) جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.99) وبدرجة موافقة (79.8%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن هناك تطبيق لمبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية.

وعلية يمكن القول : إن المراجع الخارجي يسهم بشكل خاص في تعزيز مراجعة أداء المصارف و امتثالها لمبادئ الحوكمة ، مما يؤدي الى دوره الفاعل في تدعيم مبادى الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، ويعزز من ذلك الخبرة والكفاءة المكتسبة من خلال الممارسة ومن خلال التدريب المستمر في مجال المراجعة، حيث يعد هذا البعد من الجوانب الأساسية التي لم تحظ بتركيز كاف في الدراسات السابقة .

2- الاستقلالية:

الجدول رقم (22) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن الاستقلالية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة	الترتيب
4	إن يمتع المراجع الخارجي للمصرف بالاستقلالية عن الإدارة ومساهمي المصرف، يُتيح له المساهمة في تدعيم مبادئ حوكمة المصارف.	4.39	.648	87.8%	عالية جداً	1
3	تغيير المراجع الخارجي كل فترة مما يزيد من استقلالية وحيادية آراءه حول حوكمة المصارف.	4.36	.698	87.2%	عالية جداً	2
5	اختيار المراجع الخارجي من قبل الجمعية العامة يعزز من دورة في تدعيم حوكمة المصرف.	4.29	.762	85.8%	عالية جداً	3
1	توافر آليات لحماية استقلالية المراجع الخارجي.	4.13	.706	82.6%	عالية	4
2	امتناع المراجع الخارجي عن تقديم خدمات المراجعة الداخلية حفاظاً على استقلاليته.	4.02	.851	80.4%	عالية	5
6	استقلالية المراجع الخارجي في عدم تقديمه لخدمات المراجعة الداخلية.	4.02	.859	80.4%	عالية	6
متوسط الاستقلالية		**4.20**	**.542**	**84.0%**	**عالية جداً**	

ومن الجدول رقم (22) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لبعد الاستقلالية (4.20) وانحراف معياري (0.542) وبدرجة موافقة (84%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية جداً أن المراجع الخارجي لديه استقلالية عند أداء مهامه في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، إذ حلت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.39) وبدرجة موافقة (87.8%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية جداً أن المراجع الخارجي للمصرف يتمتع بالاستقلالية عن الإدارة ومساهمي المصرف، مما يتيح له المساهمة في تدعيم مبادئ حوكمة المصارف، تليها الفقرة رقم (3) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.36) وبدرجة موافقة (87.2%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية جداً أن تغيير المراجع الخارجي كل فترة يزيد من استقلالية وحيادية آراءه حول حوكمة المصارف، فيما جاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.29) وبدرجة موافقة (85.8%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية جداً أن اختيار المراجع الخارجي من قبل الجمعية العامة يعزز من دورة في تدعيم حوكمة المصرف، بينما الفقرة رقم (1) جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.13) وبدرجة موافقة (82.6%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن هناك توفر لآليات لحماية استقلالية المراجع الخارجي، الفقرة رقم (2) جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (4.02) وبدرجة موافقة (80.4%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن المراجع الخارجي يمتنع عن تقديم خدمات المراجعة الداخلية حفاظا على استقلاليته، بينما الفقرة رقم (6) جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.02) وبدرجة موافقة (80.4%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن استقلالية المراجع الخارجي يكون في عدم تقديمه لخدمات المراجعة الداخلية.

وعليه يمكن القول: إن المراجع الخارجي يسهم في تعزيز مراجعة أداء المصارف بفضل استقلاليته في أعماله عن مجلس الإدارة والمراجع الداخلي، بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة المطبقة في المصارف، وهذا يسهم في تعزيز دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في

المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، زد على ذالك تتجلى استقلالية المراجع الخارجي من خلال تميزه عن المراجع الداخلي وهو احد الابعاد الأساسية التي ركزت عليها الدراسات السابقة.

3- المسؤولية:

الجدول رقم (23) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن المسؤولية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة	الترتيب
3	مسؤولية المراجع الخارجي اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية.	4.23	.668	84.6%	عالية جداً	1
4	تضمن تقرير المراجع الخارجي رأيه حول مدى التزام المصرف بتطبيق قواعد ومعايير الحوكمة.	4.19	.675	83.8%	عالية	2
1	تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع الخارجي.	4.14	.793	82.8%	عالية	3
5	يجتمع المراجع الخارجي بلجنة المراجعة في المصرف بشكل متكرر من أجل تعزيز مسؤوليات الطرفين المتعلقة بحوكمة المصرف.	3.81	.874	76.2%	عالية	4
2	مسؤولية المراجع الخارجي الكشف عن عمليات الاحتيال.	3.73	.891	74.6%	عالية	5
6	مسؤولية المراجع الخارجي في مراجعة أداء مجلس الإدارة.	3.72	1.012	74.4%	عالية	6
متوسط المسؤولية		**3.97**	**.556**	**79.4%**	**عالية**	

ومن الجدول رقم (23) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لبعد المسؤولية (3.97) وانحراف معياري (0.556) وبدرجة موافقة (79.4%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن المراجع الخارجي عليه مسؤولية عند أداء مهامه في المصارف الإسلامية، إذ حلت الفقرة رقم (3) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.23) وبدرجة موافقة (84.6%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية جداً إن المراجع الخارجي مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية، تليها الفقرة رقم (4) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.19) وبدرجة موافقة (83.8%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية وأن تقرير المراجع الخارجي تضمن رأيه حول مدى

التزام البنك بتطبيق قواعد ومعايير الحوكمة، فيما جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.14) وبدرجة موافقة (82.8%) .

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية يتم من قبل المراجع الخارجي، بينما الفقرة رقم (5) جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.81) وبدرجة موافقة (76.2%) وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية إن المراجع الخارجي يجتمع بلجنة المراجعة في المصرف بشكل متكرر من أجل تعزيز مسؤوليات الطرفين المتعلقة بحوكمة المصرف، جاءت في الفقرة رقم (2) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.73) وبدرجة موافقة (74.6%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن المراجع الخارجي مسؤول عن الكشف عن عمليات الاحتيال، بينما الفقرة رقم (6) وجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.72) وبدرجة موافقة (74.4%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية أن المراجع الخارجي مسؤول عن مراجعة أداء مجلس الإدارة.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المراجع الخارجي يسهم في تعزيز مراجعة أداء المصارف من خلال تحمله لمسؤولياته عن أعماله ، بما يحقق مبادئ الحوكمة المعتمدة في المصارف . وهذا يسهم في دور فاعل للمراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، وتتجلى مسؤولية المراجع من خلال دوره كأحد الأبعاد الأساسية التي ركزت عليها الدراسات السابقة .

ب – نتائج تحليل المتغير التابع تدعيم مبادئ الحوكمة:

الجدول رقم (24) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن أبعاد تدعيم مبادئ الحوكمة

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة	الترتيب
1	الشفافية	4.13	.525	82.6%	عالية	1
2	المساءلة	4.02	.542	80.4%	عالية	2
3	العدالة والمساواة	4.00	.590	80.0%	عالية	3
متوسط تدعيم مبادئ الحوكمة		**4.05**	**.490**	**81.0%**	**عالية**	

الشكل رقم (13) يبين نتائج الاستبانة الخاصة بأبعاد تدعيم مبادئ الحوكمة

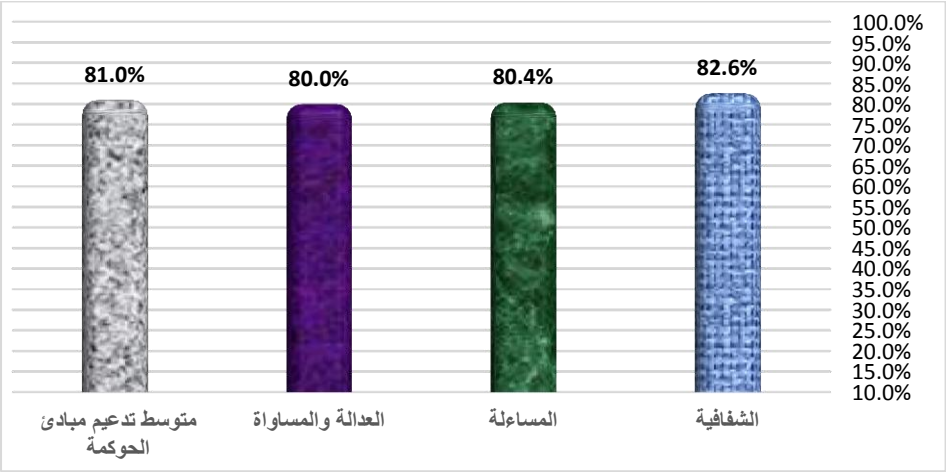

ويتبين من الجدول رقم (24) والشكل رقم (13) إن المتوسط الحسابي العام لدرجات العينة لمحور تدعيم مبادئ الحوكمة قد بلغ (4.05) وبلغ الانحراف المعياري (0.490) وبدرجة موافقة (81%) .

وهذا يعني أن أفراد العينة توافق وبدرجة عالية أن هناك تدعيم لمبادئ الحوكمة بالمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية عينة الدراسية، حيث حل البعد الأول في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.13) وبدرجة موافقة (82.6%) .

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن هناك شفافية في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، وجاء البعد الثاني في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.02) وبدرجة موافقة (80.4%). وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن هناك مساءلة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، وفي المرتبة الأخيرة جاء البعد الثالث بمتوسط حسابي (4.0) وبدرجة موافقة (80%) .

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن هناك عدالة ومساواة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

ونخلص القول : أن المراجع الخارجي يسهم في تعزيز مبادىء الشفافية ، و المساءلة ، و العدالة والمساواة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية ، وهو جانب لم يحظ بالتركيز الكافي في الدراسات السابقة .

وسوف نتناول بالتفصيل الأبعاد الثلاثة التابعة لمحور تدعيم مبادئ الحوكمة على النحو الآتي:

1- الشفافية:

الجدول رقم (25) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن الشفافية

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة	الترتيب
2	قيام المراجع الخارجي بدور فعَّال في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة.	4.25	.655	85.0%	عالية جداً	1
1	تساعد تقارير المراجع الخارجي في كشف أي ممارسات غير شفافة داخل المصرف الإسلامي.	4.18	.584	83.6%	عالية	2
5	يقيم المراجع الخارجي شفافية المصرف في الإفصاح عن نتائج مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية.	4.16	.682	83.2%	عالية	3
3	يسهم المراجع الخارجي في تحسين سياسات وإجراءات الحوكمة داخل المصرف.	4.08	.713	81.6%	عالية	4
4	يقيم المراجع الخارجي مستوى الشفافية في سياسات الحوكمة التي تتبعها المصارف الإسلامية.	3.96	.767	79.2%	عالية	5
	متوسط الشفافية	**4.13**	**.525**	**82.6%**	**عالية**	

ويتبين من الجدول رقم (25) إن المتوسط الحسابي العام لبعد الشفافية (4.13) وبلغ الانحراف المعياري (0.525) وبدرجة موافقة (82.6%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية وأن هناك تدعيم لمبدأ الشفافية بالمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية عينة الدراسية، حيث حلت الفقرة رقم (2) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.25) وبدرجة موافقة (85.0%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية جداً وأن المراجع الخارجي يقوم بدور فعَّال في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة، وتليها الفقرة رقم (1) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.18) وبدرجة موافقة (83.6%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن تقرير المراجع الخارجي يساعد في كشف أي ممارسات غير شفافة داخل المصرف الإسلامي، فيما جاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.16) وبدرجة موافقة (83.2%).

وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة عالية أن المراجع الخارجي يقوم بتقييم شفافية المصرف في الإفصاح عن نتائج مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية، بينما جاءت في الفقرة رقم (3) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.08) وبدرجة موافقة (81.6%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية أن المراجع الخارجي يسهم في تحسين سياسات وإجراءات الحوكمة داخل المصرف، بينما الفقرة رقم (4) جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.96) وبدرجة موافقة (79.2%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية أن المراجع الخارجي يقيم مستوى الشفافية في سياسات الحوكمة التي تتبعها المصارف الإسلامية.

وعليه يمكن القول : إن المراجع الخارجي يسهم بشكل خاص في تعزيز أداء المصارف ويؤكد مدى التزامها بمبادئ الحوكمة،إذ يمكن أن يسهم المراجع في حماية حقوق المساهمين من خلال مبدأ الشفافية. وهذا يعزز دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية .

2- المساءلة:

الجدول رقم (26) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن المساءلة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة	الترتيب
2	تعزز المساءلة في المصارف ثقة العملاء والمساهمين.	4.25	.655	85.0%	عالية جداً	1
3	يسهم المراجع الخارجي في كشف الممارسات غير الأخلاقية أو غير القانونية داخل المصرف.	4.04	.796	80.8%	عالية	2
5	يقدم المراجع الخارجي تقارير شفافة ومفصلة حول نتائج المراجعة المتعلقة بالمساءلة.	3.99	.748	79.8%	عالية	3
4	يسهم المراجع الخارجي في تعزيز المساءلة لدى مجلس إدارة المصرف.	3.98	.767	79.6%	عالية	4
1	تقييم المراجع الخارجي لمستوى المساءلة الذي يطبقه المصرف الإسلامي تجاه مجلس إدارته.	3.94	.817	78.8%	عالية	5
6	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة سياسيات الحوكمة للتأكد من أنها تضمن المساءلة الفعالة.	3.94	.780	78.8%	عالية	6
متوسط المساءلة		4.02	.542	80.4%	عالية	

ويتبين من الجدول رقم (26) أن المتوسط الحسابي العام لبعد المساءلة (4.02) وبلغ الانحراف المعياري (0.542) وبدرجة موافقة (80.4%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية أن هناك تدعيم لمبدأ المساءلة بالمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية عينة الدراسية، حيث حلت الفقرة رقم (2) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.25) وبدرجة موافقة (85.0%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية جداً إن المساءلة في المصارف تعزز ثقة العملاء والمساهمين، تليها الفقرة رقم (3) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.04) وبدرجة موافقة (80.8%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية أن المراجع الخارجي يسهم في كشف الممارسات غير الأخلاقية أو غير القانونية داخل المصرف، فيما جاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.99) وبدرجة موافقة (79.8%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية إن المراجع الخارجي يقدم تقارير شفافة ومفصلة حول نتائج المراجعة المتعلقة بالمساءلة، بينما جاءت في الفقرة رقم (4) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.98) وبدرجة موافقة (79.6%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية إن المراجع الخارجي يسهم في تعزيز المساءلة لدى مجلس إدارة المصرف، جاءت في الفقرة رقم (1) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.94) وبدرجة موافقة (78.8%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية إن المراجع الخارجي يقوم بتقييم مستوى المساءلة الذي يطبقه المصرف الإسلامي تجاه مجلس إدارته، بينما جاءت في الفقرة رقم (6) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.94) وبدرجة موافقة (78.8%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية إن المراجع الخارجي يقوم بمراجعة سياسيات الحوكمة للتأكد من أنها تضمن المساءلة الفعَّالة.

وعلية يمكن القول: إن المراجع الخارجي يسهم في تعزيز مراجعة أدائهم والتزامهم بمبادئ الحوكمة، إذ إن مبدأ المساءلة يعزز ثقة العملاء والمساهمون من خلال الكشف عن الممارسات غير أخلاقية أو غير قانونية.

وهذا يؤكد دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، وتبرز مبدأ المساءلة من خلال الدراسة الميدانية كأحد الأبعاد الأساسية التي ركزت عليها الدراسات السابقة.

3- العدالة والمساواة:

الجدول رقم (27) المتوسطات والانحرافات لآراء عينة الدراسة بشأن العدالة والمساواة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الموافقة	الترتيب
5	تعزز سياسات العدالة والمساواة في المصرف ثقة المساهمين والعملاء.	4.10	.746	82.0%	عالية	1
4	يلتزم المراجع الخارجي بالحيادية في تقيم سياسات المصرف المتعلقة بالعدالة والمساواة.	4.07	.834	81.4%	عالية	2
3	يوصي المراجع الخارجي بتعديلات لتحسين تطبيق مبادئ العدالة والمساواة بالمصرف.	4.06	.761	81.2%	عالية	3
2	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة مدى عدالة توزيع الأرباح والخسائر بين المساهمين.	4.00	.829	80.0%	عالية	4
6	تقييم قدرة المراجع الخارجي على رصد أي تفاوتات في تطبيق مبادئ العدالة والمساواة داخل المصرف.	3.92	.734	78.4%	عالية	5
1	يسهم المراجع الخارجي في ضمان تطبيق مبدأ العدالة والمساواة في القرارات المالية والإدارية.	3.84	.830	76.8%	عالية	6
متوسط العدالة والمساواة		**4.00**	**.590**	**80.0%**	**عالية**	

ويتبين من الجدول رقم (27) إن المتوسط الحسابي العام لبعد العدالة والمساواة (4.0) وبلغ الانحراف المعياري (0.590) وبدرجة موافقة (80.0%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية وإن هناك تدعيم لمبدأ العدالة والمساواة بالمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية عينة الدراسية، وحلت الفقرة رقم (5) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.1) وبدرجة موافقة (82.0%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية جداً وإن سياسات العدالة والمساواة في البنك تعزز ثقة المساهمين والعملاء، تليها الفقرة رقم (4) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (4.07) وبدرجة موافقة (81.4%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية إن المراجع الخارجي يلتزم بالحيادية في تقيم سياسات المصرف المتعلقة بالعدالة والمساواة، فيما جاءت الفقرة رقم (3) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (4.06) وبدرجة موافقة (81.2%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية إن المراجع الخارجي يوصي بتعديلات لتحسين تطبيق مبادى العدالة والمساواة بالمصرف، بينما جاءت في الفقرة رقم (2) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (4.0) وبدرجة موافقة (80.0%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية إن المراجع الخارجي يقوم بمراجعة مدى عدالة توزيع الأرباح والخسائر بين المساهمين، جاءت في الفقرة رقم (6) المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.92) وبدرجة موافقة (78.4%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية إن هناك تقييم لقدرة المراجع الخارجي على رصد أي تفاوتات في تطبيق مبادئ العدالة والمساواة داخل المصرف، بينما جاءت في الفقرة رقم (1) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.84) وبدرجة موافقة (76.8%).

وهذا يعني إن العينة توافق بدرجة عالية إن المراجع الخارجي يساهم في ضمان تطبيق مبدا العدالة والمساواة في القرارات المالية والإدارية.

لذ يمكن القول : إن المراجع الخارجي يسهم في تعزيز أداء المصارف ويؤكد مدى التزامها بمبادئ الحوكمة، إذ يساعد مبدأ العدالة والمساواه المراجع على تقييم مدى إلتزام إدارة المصارف في التوزيع العادل للأرباح والخسائر .

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى:

لا يوجد دور للمراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولى استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط كما هو موضح في الجدول رقم (28):

الجدول رقم (28) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية الأولى

معامل الارتباط R	التباين R Square	اختبار F	مستوى الدلالة	بيتا B Beta
0.762	0.581	184.145	0.000	0.870

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (28) إن هناك دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، فقد جاء معامل الارتباط بقيمة (0.762) ، أمَّا معامل التحديد R Square يفسر

ما نسبته (0.581) من التغيرات في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية ناتج عن دور المراجع الخارجي، كما بلغت قيمة درجة بيتا (0.870) ،أي أن الزيادة بدرجة واحدة في دور المراجع الخارجي يؤدي إلى تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية بقيمة (0.870)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (184.145)، وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000) ، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

وعليه يتم رفض الفرضية الرئيسة الأولى وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه "يوجد دور للمراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية".

ويتفرع من الفرضية الرئيسة ثلاث فرضيات فرعية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد دور للمراجع الخارجي في تدعيم مبدأ الشفافية في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط كما هو موضح في الجدول رقم (29):

الجدول رقم (29) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الأولى

معامل الارتباط R	التباين R Square	اختبار F	مستوى الدلالة	بيتا B Beta
0.653	0.426	98.751	0.000	0.799

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (29) إن هناك دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمراجع الخارجي في تدعيم مبدأ الشفافية في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، فقد جاء معامل الارتباط بقيمة (0.653) .أمَّا معامل التحديد R Square يفسر ما نسبته (0.426) من التغيرات في تدعيم مبدأ الشفافية في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية ناتج عن دور المراجع الخارجي، كما بلغت قيمة درجة بيتا (0.799) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في دور المراجع الخارجي يؤدي إلى تدعيم مبدأ الشفافية في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية بقيمة (0.799)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (98.751) ، وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000) ، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه "يوجد دور للمراجع الخارجي في تدعيم مبدأ الشفافية في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية".

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد دور للمراجع الخارجي في تدعيم مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط كما هو موضح في الجدول رقم (30):

الجدول رقم (30) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

معامل الارتباط R	التباين R Square	اختبار F	مستوى الدلالة	بيتا B Beta
0.735	0.540	155.92	0.000	0.928

و يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (30) إن هناك دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمراجع الخارجي في تدعيم مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، فقد جاء معامل الارتباط بقيمة (0.735) أمَّا معامل التحديد R Square يفسر ما نسبته (0.540) من التغيرات في تدعيم مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية ناتج عن دور المراجع الخارجي، كما بلغت قيمة درجة بيتا (0.928) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في دور المراجع الخارجي يؤدي إلى تدعيم مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية بقيمة (0.928)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (155.92) ، وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أنه "يوجد دور للمراجع الخارجي في تدعيم مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية".

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد دور للمراجع الخارجي في تدعيم مبدأ العدالة والمساواة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط كما هو موضح في الجدول رقم (31):

الجدول رقم (31) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

معامل الارتباط R	التباين R Square	اختبار F	مستوى الدلالة	بيتا B Beta
0.643	0.413	93.73	0.000	0.884

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (31) إن هناك دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمراجع الخارجي في تدعيم مبدأ العدالة والمساواة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، فقد جاء معامل الارتباط بقيمة (0.643) أمَّا معامل التحديد R Square يفسر ما نسبته (0.413) من التغيرات في تدعيم مبدأ العدالة والمساواة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية ناتج عن دور المراجع الخارجي، كما بلغت قيمة درجة بيتا (0.884) أي أن الزيادة بدرجة واحدة في دور المراجع الخارجي يؤدي إلى تدعيم مبدأ العدالة والمساواة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية بقيمة (0.884)، ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (93.73) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد دور للمراجع الخارجي في تدعيم مبدأ العدالة والمساواة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية".

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والعاملين في البنوك الإسلامية حول دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية تم استخدام اختبار T الثنائي (Independent-Samples T Test) كما هو موضح في الجدول رقم (32):

جدول (32) نتيجة اختبار (T-test) لدلالة الفروق بين آراء المراجعين الخارجيين والعاملين في البنوك الإسلامية

الأبعاد	المراجعين الخارجيين		العاملين في البنوك الإسلامية		قيمة (T)	مستوى الدلالة عند 0.05	الدلالة اللفظية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
الكفاءة والخبرة	4.26	.380	4.22	.497	0.605	0.546	غير دالة
الاستقلالية	4.31	.471	4.09	.592	2.403	0.018	دالة
المسؤولية	4.13	.500	3.80	.565	3.594	0.000	دالة
دور المراجع الخارجي	4.23	.359	4.04	.475	2.743	0.007	دالة
الشفافية	4.24	.422	4.01	.598	2.541	0.012	دالة
المساءلة	4.19	.459	3.84	.570	3.875	0.000	دالة
العدالة والمساواة	4.14	.473	3.85	.666	2.891	0.005	دالة
تدعيم مبادئ الحوكمة	4.19	.385	3.90	.547	3.513	0.001	دالة

يتضح من الجدول رقم (32) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آراء المراجعين الخارجيين والعاملين في البنوك الإسلامية في جميع الأبعاد باستثناء بعد الكفاءة والخبرة حول دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، وقد كانت هذه الفروقات لصالح المراجعين الخارجيين حيث يرون أن لهم دور كبير في تدعيم مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية.

ومن النتائج أعلاه فإننا **نرفض الفرضية الرئيسية الثانية ونقبل الفرضية الرئيسية الثانية** البديلة والتي تنص على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المراجعين الخارجيين والعاملين في البنوك الإسلامية حول دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية".

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

بعد عرض الجانب النظري ونتائج الدراسة الميدانية نخلص إلى الاستنتاجات الأتية:

1- أن المراجع مسؤولاً عن نقل المعلومات التي تسهم في تطبيق الحوكمة الى الأطراف المعنية في المصارف، خاصة أثناء مراجعة القوائم المالية.

2- يمتد نطاق مسؤولية المراجع الخارجي لتشمل التأكد من قيام الأطراف المسؤولة عن الحوكمة بأداء واجباتها، والإشراف على أداء الإدارة في مجالي المخاطر والرقابة، مما يعزز تطبيق الحوكمة.

3- تعتمد فعالية تطبيق الحوكمة على وجود نظام رقابي متكامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين.

4- تعتمد حوكمة المصارف الإسلامية تعتمد على مدخلات قانونية، تشريعية، إدارية، واقتصادية، يتم معالجتها من خلال آليات الحوكمة مثل المراجعة الخارجية من قبل المراجع الخارجي وللجان مجلس الإدارة.

5- على الرغم من تشابه مبادئ الحوكمة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، إلا إن المصارف الإسلامية تواجه تحديات إضافية تتعلق بالالتزام بالأحكام الشرعية والمخاطر التمويلية الخاصة بها.

6- إن للمراجع الخارجي دوراً كبيراً من خلال أبعاده الثلاثة: (الكفاءة والخبرة، الاستقلالية، المسؤولية) في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية من خلال أبعادها الثلاثة: (مبدأ الشفافية، مبدأ المساءلة، مبدأ العدالة والمساواة).

7- تطبيق حوكمة المصارف على قدوة وسلامة النظم الرقابية المتمثلة في: المراجع الخارجي، الداخلي.

8- إن التخطيط الجيد يعكس مستوى الكفاءة والخبرة التي يتمتع بها المراجع الخارجي.

9- يسهم المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة الرشيدة من خلال تحسين مستوى المساءلة، وتعزيز الرقابة الداخلية، والالتزام بالأنظمة والقوانين المالية، مما يؤدي إلى حماية مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.

10- وظيفة المراجع الخارجي تشكل آلية أساسية من آليات الحوكمة، إذ تلعب دوراً مهماً في تعزيز مبادى الحوكمة في المصارف.

ثانياً: التوصيات:

ومن الاستنتاجات يمكن صياغة توصيات عدة هي:

1- تُدعم المصارف مبادى الحوكمة وتوفير الدعم الملائم للمراجع الخارجي لتعزيز الشفافية والنزاهة في العمليات المصرفية.

2- تهيئة البرامج التدريبية في الحوكمة للعاملين في مكاتب المراجعة بغرض رفع كفاءتهم وتطوير مهاراتهم المهنية.

3- تعزيز دور المراجع الخارجي في دعم وتطبيق مبادئ الحوكمة داخل المصارف الإسلامية، مما يسهم في تحقيق الالتزام بالمعايير الشرعية الإسلامي والنظم الإدارية.

4- الاستفادة من خبرات المراجع الخارجي في اكتشاف وتصحيح الأخطاء المخفية داخل الأنظمة المصرفية، ما يعزز من جودة التقارير المالية.

5- تعزيز مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية كوسيلة لزيادة ثقة العملاء والمساهمين في هذا القطاع.

6- تطوير قدرات المراجع الخارجي في مواجهة التغيرات والتطورات المستمرة في القطاع المصرفي الإسلامي، لتمكنه من أداء دوره بفعالية أعلى.

7- قيام المراجع الخارجي بمراجعة سياسيات الحوكمة للتأكد من أنها تضمن المساءلة الفعالة.

8- مساهمة المراجع الخارجي في ضمان تطبيق مبدا العدالة والمساواة في القرارات المالية والإدارية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1-أبو العطاء، نرمين، (2003)، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، **مجلة الإصلاح الاقتصادي**، مصر، العدد 8 ص.

2-الاتحاد الدولي، (2021)، **قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين القانونين**، ترجمة طلال أبو غزاله، الأردن، عمان: جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

3-الأسود، إسماعيل علي محمد، (2013)، دور المراجعة الخارجية في تدعيم تطبيق حوكمة الشركات – دراسة ميدانية البيئة الليبية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجبل الغربي، ليبا.

4- البشير، أمين، (2016)، حوكمة القطاع العام: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، **جرش للبحوث والدراسات**، جامعة جرش، المجلد 17، العدد2، الأردن.

5- البلتاجي، محمد، (2012)، **نموذج لقياس مخاطر المصارف الإسلامية بغرض الحد منها**، بحث مقدم إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، السودان.

6- الرحيلي، عوض بن سلامة، (2008)، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**: الاقتصاد والإدارة، العدد الأول، المجلد رقم 22، السعودية.

7- الزهراوي، لينا حسن، (2013)، أثر الحوكمة على تقييم أداء صناديق الاستثمار حالة تطبيقية على السوق المالي السعودي، **رسالة ماجستير غير منشور**، المعهد العالي للإدارة والأعمال، سوريا.

8- البنك المركزي اليمني، (2013)، **دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية.**

9-بن زازة، منصورية، (2016)، التدقيق المحاسبي ودورة في إرساء مفهوم الحوكمة في ظل قانون SOX، **مجلة دفاتر بوا دكس**، العدد الخامس، الصادر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر.

10- بورقبة، شوقي عاشور، (2009)، **الحوكمة في المصارف الإسلامية، سطيف**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر.

11- جبران، محمد علي صالح، (2014)، دور المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة في شركات ومؤسسات القطاع العام والمختلط – دراسة ميدانية لآراء المراجعين الداخليين والخارجيين، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، جامعة صنعاء، صنعاء.

12- جمعة، أحمد، (2009)، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، عمان، الأردن، الطبعة الأولى دار العفاء للنشر.

13- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونين، (2003)، **دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين**، ترجمة للإصدارات الفنية الخاصة بالمراجعة والسلوك الأخلاقي، الشماني، عمان، الأردن.

14- حماد، طارق عبدالعال، (2007)، **حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف**، المفاهيم –المبادئ – التجارب – المتطلبات، الإسكندرية، الدار الجامعية، مصر.

15- حنوف، عبد الرحمن، (2012)، الحوكمة المؤسسية في المعارف الجزائرية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي ومبادي لجنة باذل للرقابة المصرفية– دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي، **رسالة ماجستير غير منشور**، جامعة فلسطين.

16- خميسي، بن رجم محمد، هجيرة، بلعورة، (2016)، الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة في الجهاز المصرفي كمدخل لتجنيب الأزمات المالية، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، الجزائر.

17- دار المراجعة الشرعية، (2007)، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية العاملة وفق الشريعة الإسلامية، **ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حوكمة الشركات المالية والمصرفية (البنوك . شركات التأمين . شركات الوساطة)**، أعداد دار المراجعة الشرعية، الرياض، السعودية.

18- دومان، عبد الغني أحمد ومرشد، طه أحمد قايد (2020)، دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية، **مجلة الجامعة الوطنية**، العدد (13)، صنعاء.

19- راضي، مؤيد خنفر، (2019)، إثر تطبيق الحوكمة على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، الجزائر، العدد 20.

20- سعداني، زبير، (2021)، دور حوكمة الشركات في تحسين جودة أداة المراجعة الخارجية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، **مجلة إيليزا للبحوث والدراسات**، مجلد6 ، العدد 2.

21- سعيد، حميدي احمد، (2018)، مساهمة مهنة التدقيق الخارجي في تعزيز حوكمة الشركات، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد 9، الجزائر.

22- سفيان، عثمان، (2014)، المراجعة الخارجية ومدى فعاليتها في حوكمة الشركات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية الجزائر.

23- سلامة، رأفت، وآخرون، (2019)، **علم تدقيق الحسابات العملي**، الطبعة الأولى، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

24- سليمة، بن زعمه – ريمة، بصري – يزيد، تقرارات، (2018)، التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة نظرية تحليلية، **مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية**، العدد الرابع، الجزائر.

25- سوليفيان، جون وآخرون، (2003)، **حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة سمير كريم، واشنطن، مركز المشروعات الدولية الخاصة، كتاب.

26- سوليفيان، جون وشكولينكوف، أليكسندر، (2006)، **أخلاقيات العمل: المكون الرئيسي لحوكمة الشركات**، واشنطن، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

27- شعيب، شعيب سليم، (2009)، مسؤولية المراجع الخارجي عن الأعمال غير قانونية للإدارة في ظل معايير المراجعة الدولية والتشريعات المحلية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

28- شفا عمري، يوسف فضيل مصطفى (2014)، مدى مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف حالات الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط الأردن.

29- صلاح، قيس راشد محمد، (2023)، دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة في الوحدات الحكومية، **أطروحة دكتورة غير منشورة**، جامعة الأزهر، مصر.

30- عبدالصمد، عمر علي، (2009)، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، كلية الاقتصاد، جامعة المدية.

31- عرار، شادن هاني، (2009)، مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بالإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية أدارة الأعمال، الأردن.

32- علي، عبد الوهاب نصر وشحاتة، السيد شحاتة، (2007)، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الإسكندرية، الدار الجامعية.

33- عيسى، سمير كامل، (2008)، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات في مصر، الإسكندرية، **مجلة كلية التجارة**، جامعة الإسكندرية.

34- القاضي، حسين يوسف وآخرون، (2008)، **التدقيق الداخلي**، دمشق، منشورات جامعة دمشق.

35- قباجه، عدنان عبد المجيد، (2008)، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة عمان.

36- كرمية، نسرين، (2010)، أثر الالتزام الأخلاقي للمراجعين على تفعيل حوكمة الشركات، **ماجستير غير منشور**، جامعة الجزائر.

37- مرشد، طه احمد قائد، (2014) دور المراجعة الداخلية في تعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية دراسة ميدانية في الجمهورية اليمنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الأكاديمية العربية لعلوم الإدارية، اليمن، صنعاء.

38- المشهداني، بشرى نجم، (بدون تاريخ نشر)، **أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي**، دراسة تحليلية للإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة في العراق، بغداد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة بغداد.

39- مطاوع، مطاوع السيد، (2009)، **دور المراجعة في حوكمة الشركات- دراسة تحليلية**، كلية التجارة، جامعة الأزهر،

40- مقدم، وهيبة، (2011)، **احترام ضوابط الحوكمة في المصارف سبيل لتجنب الأزمات المالية،** مقالة علمية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

41- موزاوي، عبد القادر، جرجس، نشأت إدوارد ناشد، (2017)، **دور التدقيق المحاسبي في الرفع من مبيعات المؤسسات الاقتصادية،** الملتقى الوطني حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

42- ميخائيل، أشرف حنا، (2005)، **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات،** بحث مقدم إلي المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، مصر.

43- نسمان، إبراهيم إسحاق، (2009)، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف الفلسطينية، **رسالة ماجستير غير منشورة،** غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، دولة فلسطين.

44- الوردات، خلف عبدالله، (2014)، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA،** عمان، الوراق للنشر والتوزيع.

45- يرقي، كريم، (2017)، **المراجعة المتكاملة كمدخل حديث للمراجعة الخارجية،** الملتقى الوطني حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

46- يوسف، محمد حسن، (2007)، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر،** مصر، ورقة عمل، بنك الاستثمار القومي.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Basel Committee on Banking Supervision,(2006),Enhancing corporate governance for banking organization, www.bis.org.

2- Belaiboud, Mokhtar, (2011), Pratique de audit, Edition BERTI.

3- Fawzy, Samiha, (2003), Assessment of Corporate Governance in Egypt. Working Paper No. 82. Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies.

4- Public company Accounting Oversight Board PCAOB Auditing standard No.2 Washington ، D.C. ' dune ,18,2024 hit:\\piceous .org \standards \Auditing \ pages \ Auditing standard- 2.asp.

5- Sarbanes Oxley act, (2002), fl1. www.Find law. Com.

6- The Organization for Economic Co-Operation and Development (OECD), (2004), Principles of Corporate government, www.Oecd. Org. www. OECD. Org.

ثالثاً: مراجع شبكات الإنترنت:

1- شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت موقع الهيئة العامة للرقابة على أسواق الأوراق المالية مصر) http:\\www. Cam. Gov. egg .

2- المجمع العربي للمحاسبة القانونية www. Asco society. org\Default ashplant=ar

رابعاً: القوانين:

1- قانون رقم (26) تدقيق ومراجعة الحسابات في الجمهورية اليمنية ،1999.

الملاحـــق

الجمهورية اليمنية
وزارة التربية التعليم والبحث العلمي
جامعة الأندلس للعلوم والتقنية
عمادة الدراسات العليا
ماجستير محاسبة

استمارة استبيان

الأخ/.....المحترم

يطيب لي كباحثة أن أطرح بين أيديكم الكريمة هذا الاستبيان الذي تم أعداده بغية الحصول على البيانات المتعلقة بالجانب الميداني لدارستي العلمية استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة والموسومة بـــ:

(دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية)

وقد صمم هذا الاستبيان بغرض الحصول على معلومات كافية لتحديد دور المراجع الخارجي في تدعيم مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامي العاملة في الجمهورية اليمنية وسيتم ذلك من خلال دراسة وتحليل ردودكم على فقرات الاستبيان.

وللأهمية نأمل تعاونكم غب إجابة فقرات الاستبيان بموضوعية وحيادية وتحر للدقة حيث أن مساهمتكم في تقديم الرد الصحيح، والرد على جميع الفقرات هو الأساس لنجاح الدراسة والوصول إلى النتائج المفيدة. مع التأكيد أن البيانات التي ستقدمونها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستحاط بالسرية التامة.

وثقتي فيكم كبيرة بتعاونكم وإيلاء الموضوع العناية والاهتمام الكامل.

شاكره حسن تعاونكم سلفا وتقبلوا خالص التحية والتقدير،

الباحثة \ ملاك مجيب صادق علي الجوبحي

أولاً: المعلومات الديموغرافية:

يرجى وضع إشارة (/) في المكان المناسب:

1- المكان المتعلق بالمراجع الخارجي:

مكاتب ☐ شركات ☐

2- العمر:

من 20 إلى 30 سنة ☐ من 31 إلى 40سنة ☐

من 41 إلى فوق ☐

3- المؤهل العلمي:

بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4- النطاق الوظيفي الخاص بالمراجع الخارجي:

شريك مراجع ☐ مدير مراجعة خارجي ☐

مراجع خارجي رئيسي ☐ مساعد مراجع خارجي ☐

5- عدد سنوات الخبرة في مجال العمل:

اقل من 5 سنوات ☐ من5 إلى 10سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

6- النطاق الوظيفي الخاص بإدارة المصرف:

المراجع داخلي ☐ المدير مالي ☐

المحاسب ☐ إدارة مخاطر ☐

ثانيا: بيانات متعلقة بمجال الدراسة:

تعريف المراجع الخارجي: هو مراجع مستقل يتم تعيينه من قبل المؤسسة أو الشركة لتقديم راي موضوعي وغير متحيز حول دقة وشفافية السجلات والتقارير المالية. حيث انه يجب أن يتحلا المراجع الخارجي بالاستقلالية والمسؤولية والكفاءة والخبرة

أولا: المتغير المستقل: دور المراجع الخارجي:							
يرجى التكرم بوضع إشارة (١) أمام درجة الموافقة التي تعكس الواقع							
الأبعاد		الفقـــــــــــرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الكفاءة والخبرة	1	تساهم كفاءة المراجع الخارجي المهنية في تقييم المصارف بشكل دقيق					
	2	يستفيد المصارف من كفاءة المراجع الخارجي في التعرف على المخاطر التي تواجها					
	3	يعكس التخطيط الجيد لإجراءات المراجعة مستوى كفاءة وخبرة المراجع					
	4	يلتزم المراجع الخارجي وفريقه بمبادئ وقواعد الحوكمة					
	5	يعزز تطبيق مبادى الحوكمة في المصارف الإسلامية					
	6	تتضح خبرة وكفاءة المراجع من خلال التدريب المستمر لمراجعة في مجال الحوكمة					
الاستقلالية	1	توافر آليات لحماية استقلالية المراجع الخارجي					
	2	امتناع المراجع الخارجي عن تقديم خدمات المراجعة الداخلية حفاظا على استقلاليته					
	3	تغيير المراجع الخارجي كل فترة مما يزيد من استقلالية وحيادية آراءه حول حوكمة المصارف					
	4	تمتع المراجع الخارجي للمصرف بالاستقلالية عن الإدارة ومساهمي المصرف، مما يتيح له المساهمة في تدعيم مبادى حوكمة المصارف					

	5	اختيار المراجع الخارجي من قبل الجمعية العامة يعزز من دورة في تدعيم حوكمة المصرف						
	6	استقلالية المراجع الخارجي في عدم تقديمه لخدمات المراجعة الداخلية						
المسؤولية	1	تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع الخارجي						
	2	مسؤولية المراجع الخارجي الكشف عن عمليات الاحتيال						
	3	مسؤولية المراجع الخارجي اكتشاف الأخطاء والغش في القوائم المالية						
	4	تضمن تقرير المراجع الخارجي رأي حول مدى التزام المصرف بتطبيق قواعد ومعايير الحوكمة						
	5	يجتمع المراجع الخارجي بلجنة المراجعة في البنك بشكل متكرر من اجل تعزيز مسؤوليات الطرفين المتعلقة بحوكمة المصرف						
	6	مسؤولية المراجع الخارجي في مراجعة أداء مجلس الإدارة						

تعريف الحوكمة: أنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرين، بهدف توفير هيكل يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة وتحقيقها ومتابعة أدائها بطريقة فاعلة وشفافة. حيث مبادئها التي تتضمن الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة.

ثانيا: المتغير التابع: تدعيم مبادى الحوكمة:							
يرجى التكرم بوضع إشارة (١) أمام درجة الموافقة التي تعكس الواقع							
الأبعاد		الفقـــــــــرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الشفافية	1	تساعد تقارير المراجع الخارجي في كشف أي ممارسات غير شفافة داخل المصرف الإسلامي					
	2	قيام المراجع الخارجي بدور فعال في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة					
	3	يساهم المراجع الخارجي في تحسين سياسات وإجراءات الحوكمة داخل المصرف					
	4	يقيم المراجع الخارجي مستوى الشفافية في سياسات الحوكمة التي تتبعها المصارف الإسلامية					
	5	يقيم المراجع الخارجي شفافية المصرف في الإفصاح عن نتائج مراجعة الحسابات الداخلية والخارجي					
المساءلة	1	تقييم المراجع الخارجي لمستوى المساءلة الذي يطبقه المصرف الإسلامي تجاه مجلس إدارته					
	2	تعزز المساءلة في المصارف ثقة العملاء والمساهمين					
	3	يساهم المراجع الخارجي في كشف الممارسات غير الأخلاقية أو غير القانونية داخل المصرف					
	4	يساهم المراجع الخارجي في تعزيز المساءلة لدى مجلس إدارة المصرف					
	5	يقدم المراجع الخارجي تقارير شفافة ومفصلة حول نتائج المراجعة المتعلقة بالمساءلة					

	6	يقــوم المراجــع الخــارجي بمراجعــة سياســيات الحوكمة للتأكد من أنها تضمن المساءلة الفعالة					
العدالة والمساواة	1	يساهم المراجع الخارجي في ضمان تطبيق مبدا العدالة والمساواة في القرارات المالية والإدارية					
	2	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة مدى عدالة توزيع الأرباح والخسائر بين المساهمين					
	3	يوصــي المراجــع الخــارجي بتعــديلات لتحســين تطبيق مبادى العدالة والمساواة بالمصرف					
	4	يلتــزم المراجــع الخــارجي بالحياديــة فــي تقــيم سياسات المصرف المتعلقة بالعدالة والمساواة					
	5	تعزز سياسات العدالة والمساواة في المصرف ثقة المساهمين والعملاء					
	6	تقيــيم قــدرة المراجــع الخــارجي علــى رصــد أي تفاوتات في تطبيق مبادئ العدالة والمساواة داخل المصرف					

ملحق (1)

أسماء المحكمين

	اسم	التخصص	جهة العمل
1	محسن بابقي عبد القادر	محاسبة	أستاذ مساعد ورئيس قسم المحاسبة كلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء
2	محمد سعيد الحاج	محاسبة	أستاذ مساعد عضو هيئة تدريس كلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء
3	عبد الله حسن المنهوري	محاسبة	أستاذ مساعد ورئيس قسم المحاسبة العلوم الإدارية جامعة العلوم والتكنولوجيا
4	عبد الحميد مانع الصيح	محاسبة	أستاذ مشارك كلية التجارة والاقتصاد جامعة صنعاء
5	خالد صالح المطري	محاسبة	أستاذ مساعد و نائب عميد كلية التجارة والشؤون المجتمع كلية التجارة جامعة صنعاء
6	عبد الله حمود إسماعيل	محاسبة	أستاذ مساعد كلية المال و الأعمال جامعة تونتك الدولية التكنولوجيا
7	جلال محمد مقبل	محاسبة	أستاذ مساعد عضو هيئة تدريس كلية العلوم الإدارية جامعة عدن
8	محمد يحيى القحطاني	محاسبة	أستاذ مساعد و محاسب قانوني
9	محمد فؤاد الدبعي	محاسبة	دكتوراه رئيس قسم المحاسبة ووحدة الجودة بالجامعة اليمنية
10	جيهان شكري الحماطي	محاسبة	دكتوراه وعضو هيئة تدريس العلو الإدارية جامعة الرازي
11	سماح محسن سعيد	محاسبة + علوم اقتصادية	دكتوراه أستاذ مساعد كلية المجتمع عدن / الجامعة اللبنانية–عدن
12	علي محمد هارب	محاسبة	أستاذ مشارك عميد كلية العلوم الإدارية جامعة الأندلس
13	يحيى عبد الرازق قطران	مناهج بحث	أستاذ دكتور عميد كلية التعليم الإلكتروني كلية التعليم الإلكتروني الجامعة اليمنية
14	يحيى محمد العصري	محاسبة	دكتوراه مدرس بجامعة صنعاء كلية التجارة جامعة صنعاء
15	مراد محمد العواضي	محاسبة +إحصاء	ماجستير ورئيس وحدة الإحصاء والمعلومات جامعة العلوم والتكنولوجيا

ملحق (2)

أسماء البنوك

الرقم	الاسم
1	بنك كاك الاسلامي
2	بنك التضامن الاسلامي
3	بنك الكريمي الاسلامي
4	بنك سبا الاسلامي
5	بنك اليمني الاسلامي
6	مصرف اليمن والبحرين

Abstract

The study aims to identify the role of the external auditor in strengthening the principles of governance in Islamic banks operating in the Republic of Yemen.

The nature of the study was concluded by using the descriptive analytical approach, then data was collected from its primary sources, the study tool (the questionnaire) was designed, and distributed to the sample (external auditors and employees of the management of Islamic banks operating in the Republic of Yemen. (150) questionnaires were distributed and the statistical analysis program (SPSS) was used for data analysis and hypothesis testing.

The study reached several results, the most important of which are the following: The external auditor has a major role through its three dimensions in strengthening the principles of governance in Islamic banks operating in the Republic of Yemen. The auditor is responsible for transferring information that contributes to the application of governance to the concerned parties at banks, especially during auditing the financial statements. The scope of the external auditor's responsibility extends to ensuring that the parties responsible for governance performing their duties, supervising management's performance in the fields of risk and control, which enhances the application of governance. The effectiveness of implementing governance depends on the existence of an integrated control system between internal and external auditors. The study also confirms that the governance of Islamic banks depends on legal, legislative, administrative, and economic inputs, which are addressed through governance mechanisms such as external audit by an external auditor and board committees.

In light of the results, the study recommended strengthening the role of the external auditor in supporting and applying governance principles within Islamic banks, which contributes to achieving compliance with legal and administrative standards, training bank employees on mechanisms for implementing the principles of good governance to enhance awareness and commitment to these principles, to benefit from the expertise of the external auditor in finding out and correcting hidden errors within banking systems, which enhances the quality of financial reports and develops the external auditor's capabilities so as to face the ongoing changes and developments in Islamic Banking Sector, to enable him to perform his role more effectively.

Republic of Yemen
Ministry of Education and Scientific Research
Alandalus University For Science &Technology
Deanship of Graduate Studies
Master of Accounting

The Role of the External Auditor
In
Strengthening Governance Principles

A Field Study of Islamic Banks Operating in the Republic of Yemen

Done by:

MALAK MOGEEB SADIQ Ali AL–GOBAHY

Supervisor:
Dr. AbdulGhani Ahmed Abdullah Dawman
Associate Professor of Accounting & Auditing –
Police Academy

Sana'a

1446هـ/2024م